

التمويل الأخضر أداة لإنعاش الاقتصاد
الوطني وتحقيق التنمية المستدامة

دور البنوك اليمنية في مكافحة
التغير المناخي

التمويل الإسلامي للمشروعات
الصغيرة والمتوسطة رافعة شرعية
وتنموية لإحياء الاقتصاد

المساريف

YBA
جمعية البنوك اليمنية
Yemen Banks Association

Al-Masarif
www.yemen-yba.com

العدد (42) نوفمبر 2025

التمويل الأخضر في اليمن من رماد الحرب إلى اقتصاد الحياة

مجلة شهرية - تصدر من جمعية البنوك اليمنية - تعنى بالجوانب الاقتصادية والمالية والمصرفية
A Monthly magazine - issued by Yemen Banks Association - Concerned with economic, financial and banking aspects





**بـخبرةٍ عريقةٍ ورؤيةٍ متجددةٍ، يقدم البنك الأهلي اليمني حلولاً
مصرفية آمنة تواكب تطلعات عملائه بثقةٍ واستقرارٍ**

تواصل معنا



8000820



البنك الأهلي اليمني

بنك كل اليمنيين



البنك اليمني للإنشاء والتعمير

Yemen Bank For Reconstruction & Development

البنك الأول في اليمن
The First Bank In Yemen



مع ماستر كارد

رَوِّجْ لأعمالك بسهولة



YBRDYE



8000022

المشرف العام- رئيس التحرير

محمود قائد ناجي

القائم بأعمال رئيس مجلس الإدارة

مدير التحرير

فؤاد أحمد يحيى

عضو هيئة التحرير

قائد رمادة

العلاقات العامة

عبد الحميد المطري

الإخراج الفني والتنفيذ

سلطان الصالحي

البريد الإلكتروني

ybanet@yemen-yba.com

الإعلانات

يتم الاتفاق بشأنها مع هيئة التحرير

المقالات المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة



مجلة شهرية تصدر عن جمعية البنوك اليمنية تعنى
بالجوانب الاقتصادية والمالية والمصرفية
تصدر كل شهرين مؤقتاً

www.yemen-yba.com

الجمهورية اليمنية- صنعاء

شارع الزبيري- عمارة بنك قطر- أمام البنك العربي

تلفون: ٥٧٠٠٨٨/٩ - فاكس: ٠١-٢٤٢٣٠٥

ص.ب: (١١٢١٨) صنعاء

مشاركة فاعلة للشركة الإسلامية
اليمنية للتأمين في المؤتمر العام للاتحاد
(الأفرو-آسيوي) لشركات التأمين
وإعادة التأمين «FAIR»



انعقاد منتدى المستهلك
الرقمي الثالث بصنعاء
بمشاركة جمعية البنوك



«كالك بنك» ينفذ البرنامج التدريبي
«غسل الأموال والاحتيال المصاحب
للحوالات المالية»



بنك اليمن والكويت ينفذ برنامجاً
تدريبياً متخصصاً لموظفيه في مهارات
استخدام برنامج «مايكروسوفت إكسل»



نظمتها جمعية البنوك اليمنية واتحاد
الغرف التجارية الصناعية..
ندوة البنوك الرقمية والمحافظ
الإلكترونية «ثورة مالية تعيد رسم
خارطة الاقتصاد اليمني»



البنك الأهلي اليمني يختتم برنامجاً
تدريبياً في «مبادئ السكرتارية العامة»
لـ 20 من موظفيه



كتابات



كهلان غنيم

37



هشام بلعيش

42



نبيل العابد

40



أسامة الشوخي

34



محمود قائد ناجي

القائم بأعمال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك اليمنية

بالنظر إلى التجارب الدولية الناجحة في التمويل الأخضر وأثارها وانعكاساتها الإيجابية التي أصبحت تتجلى بوضوح من خلال نجاح مشاريع التمويل الأخضر في تحقيق التوازن الاقتصادي والحفاظ على الموارد الطبيعية لتلك الدول التي عملت على توجيه مواردها المالية نحو مشاريع دعم التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة والحد من مخاطر وآثار التغير المناخي.

التمويل الأخضر أداة لإنعاش الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة

التنموي المستدام .. يواجه الكثير من التحديات كـ رأس المال غير الكافي وغياب المعايير وضعف البنية التكنولوجية إضافة إلى البيئة الاستثمارية الضعيفة وغياب الحوافز الحكومية وقلة الوعي المجتمعي وبحاجة أيضا إلى الكثير من متطلبات البنية التحتية والقانونية والتنظيمية وإلى خارطة واستراتيجية عامة توضح معالم السير نحو تحقيق الأهداف المرجوة . وهنا تبرز أهمية دعم المجتمع الدولي والمؤسسات التنموية وأهمية دور البنك المركزي والبنوك التجارية وبنوك التمويل الأصغر وكافة البنوك اليمنية في دعم وتعبئة التمويل الأخضر والتفعيل والاستفادة والاستثمار لكل ما من شأنه تكييفه مع بيئة اليمن الحالية .. والقطاعات المرشحة لذلك كثيرة منها على سبيل المثال: الطاقة الشمسية، الزراعة المستدامة، إدارة المياه، البناء الأخضر.

كما تبرز أهمية دعوة القطاع المصرفي والجانب الحكومي والمجتمع المدني لاعتبار التمويل الأخضر أولوية للتعافي وإنعاش رئة الاقتصاد اليمني المختنق والتحول من واقع مأساة الانتكاسة الاقتصادية إلى واقع التنمية المستدامة .. فهل نحن مستعدون !!؟

**تطبيق
التمويل الأخضر
كمفهوم وفرص لاستعادة
توازن واستقرار القطاع
الاقتصادي والمصرفي في
سياق واقعنا اليمني لا يزال
يواجه الكثير
من التحديات**

وفي ظل استمرار الصعوبات التي تواجه القطاع المصرفي اليمني والاقتصادي بشكل عام لأسباب معروفة ولا يتسع المقام هنا للحديث عنها .. تبرز أهمية بل ضرورة توجه مؤسسات القطاع الاقتصادي اليمني العام والخاص نحو التمويل الأخضر كأداة لتعافي القطاع المصرفي وإنعاش الاقتصاد الوطني وحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة. وإذا كانت بعض مؤسسات وبنوك القطاع المصرفي اليمني قد بدأت بالفعل السير في هذا المجال وأثبتت تجاربها الريادية في تقديم التمويلات الخضراء مستوى كبيرا من النجاح في تجاوز بعض آثار وتداعيات الحرب واستعادة أمل تجديد روح اقتصاد الحياة من خلال تمويل مشاريع الطاقة المتجددة بالطاقة الشمسية وتشجيع الابتكار ومن خلال توسيع منتجاتها المصرفية الصديقة للبيئة وتقديم الدعم للمشاريع الصغيرة والأصغر التي تساهم في مواجهة تغير المناخ .

لا يزال التمويل الأخضر في سياق واقعنا اليمني كمفهوم يمكن الاستفادة منه وتطبيقه كأهداف وفرص يمكن استثمارها لتحقيق أهداف استعادة توازن واستقرار القطاع المالي المصرفي وتحقيق النهوض الاقتصادي

نظمتها جمعية البنوك اليمنية واتحاد الغرف التجارية الصناعية.. ندوة البنوك الرقمية والمحافظ الإلكترونية «ثورة مالية تعيد رسم خارطة الاقتصاد اليمني»



نظمت جمعية البنوك اليمنية والاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية يوم الأربعاء 2025-10-22 ندوة البنوك الرقمية والمحافظ الإلكترونية التي جاءت تحت عنوان «ثورة مالية تعيد رسم خارطة الاقتصاد اليمني». وخلال افتتاح الندوة أكد الأستاذ محمد محمد صلاح نائب رئيس مجلس إدارة الاتحاد على أهمية الندوة للإسهام في التحول الرقمي الجذري نحو النقد الإلكتروني، وتغيير الثقافة السائدة في التعاملات المالية، وكذا دعوة الجهات المعنية لوضع التشريعات اللازمة في هذا الجانب. ولفت إلى أن الندوة سوف تناقش محاور مهمة تتعلق بالبنوك الرقمية والمحافظ الإلكترونية. فيما أوضح مدير عام الاتحاد الأستاذ محمد محمد قفله: أن تنظيم هذه الندوة المهمة، جاء في إطار الشراكة الفعّالة، والتواصل المستمر بين الاتحاد والجمعية.

من جهته أكد مساعد رئيس الجمعية أكرم الجرهموزي أن على البنوك المحلية ضرورة سرعة التحول الرقمي لتلبية احتياجات التجار والمواطنين وجعل تعاملاتهم المالية أكثر مرونة. وفي الندوة - التي نسق لها قطاع الدراسات والبحوث في الجمعية ومركز المعلومات بالاتحاد تحت إشراف الأستاذ رامي جمال مدير المركز - تم تقديم عرضين تقديميين: الأول بعنوان «من البنك التقليدي إلى البنك الرقمي: رحلة مخاطر وفرص». فيما جاء العرض التقديمي الثاني تحت عنوان «متطلبات التحول الرقمي في البنوك وتأثيره». حيث تضمن العرض التقديمي الأول،

الإنترنتية والقطاع المصرفي اليمني. تخللت الندوة نقاشات وملاحظات واستفسارات ومداخلات قدمها المشاركون من ممثلي البنوك والمحافظ الإلكترونية ورجال الأعمال الذين أكدوا على أن التحول الرقمي في التعاملات المالية هو الحل الأنسب لأزمة السيولة وانعكاسات طبع العملة، وتسهيل التعاملات المالية لمختلف شرائح المجتمع، والحد من التبعثرات المالية عبر اكتمال الدورة المستندية للنقد الإلكتروني باستخدام المحافظ الإلكترونية.

كما أوصى المشاركون في الندوة بدعوة التجار لاستخدام المحافظ الإلكترونية عوضاً عن التعامل النقدي إلى جانب تشكيل لجنة من البنوك والمحافظ الإلكترونية والقطاع التجاري لمتابعة مخرجات الندوة والتنسيق مع الجهات المعنية لعقد اجتماعات وفعاليات مستمرة لإثراء مخرجاتها وصولاً لعمل خطة تنفيذية، إضافة لضرورة العمل على ابتكار نماذج عمل جديدة للدفع الإلكتروني تتناسب مع القطاع المصرفي اليمني.

الذي قدمه الأستاذ/ عبدالله سلام المستشار في الحوكمة والمخاطر والامتثال- استعراض فرص التحول الرقمي، المتمثلة في تعزيز الشمول المالي الوطني، والوصول إلى فئات غير مصرفية (التمويل الأصغر)، وإمكانية التكامل بين البنوك والمحافظ الإلكترونية. مؤكداً على ضرورة وجود إطار وطني للتحول المصرفي الرقمي تبدأ أولى خطوات السير نحو إيجاده بالتعاون بين البنك المركزي والبنوك والمحافظ الإلكترونية، وتشجيع الابتكار ضمن حدود الامتثال، وتطوير معايير تبادل بيانات آمنة.

فيما تضمن العرض التقديمي الثاني، الذي قدمه الأستاذ أكرم الجرهموزي مساعد رئيس جمعية البنوك تحليلاً شاملاً للحدود الحالية، ووضع السوق، ومستوى النضج الرقمي وتحديد رؤية وأهداف واضحة للتحول في أنظمة البنوك وبما يتماشى مع استراتيجية متطلبات السوق المصرفي الحديث، ويعزز ثقة القطاع التجاري والمواطنين بالبنوك، بالإضافة إلى عوامل النجاح الرئيسية بين المحافظ

من مكانك وبضغطة زر ابدأ استثمارك بـ

100 ملي جرام

اشتر، بع، واسحب الذهب ابتداءً من 100 ملليجرام
عبر منصة YKB Gold من خلال تطبيق بنكي لايف.



«كاك بنك» ينفذ البرنامج التدريبي «غسل الأموال والاحتيال المصاحب للحوالات المالية»



التطبيقات العملية.

ونوه المقطري إلى أن البنك نفذ برنامجاً تدريبياً متخصصاً على مدى ثلاثة أيام استهدف موظفي الوكلاء المتعاقدين مع البنك حول المخاطر والالتزام بالضوابط الرقابية والإجرائية ذات الصلة وكذلك رفع كفاءة قدراتهم في التعامل مع أنظمة الحوالات الحديثة بما يحقق الامتثال للمعايير المصرفية والرقابية ويسهم في تطوير الخدمات المالية.

اختتم بصنعاء البرنامج التدريبي «غسل الأموال والاحتيال المصاحب للحوالات المالية» الذي نظمه بنك التسليف التعاوني والزراعي «كاك بنك» برعاية الأستاذ/ إبراهيم أحمد أحمد هاشم.

وهدف البرنامج على مدى خمسة أيام إلى رفد 52 من موظفي شركات الصرافة ووكلاء البنك بالعديد من المعارف والمهارات حول قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولائحته التنفيذية والاطلاع على منشورات البنك المركزي ذات الصلة وإجراءات فتح الحسابات وفقاً لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ونظام الحوالات.

وأوضح مدير إدارة تطوير الأداء والتدريب بالبنك محمد المقطري أن البرنامج تضمن تدريباً عملياً على أنظمة الدفع الإلكتروني للحوالات عبر نظام السريع ومحفظة موبايل موني (الويسترن يونيون Union Western). ولفت إلى أنه تم تنفيذ هذا البرنامج وفق المعايير والمقاييس التدريبية الدولية وبما يتوافق مع متطلبات الجهات الرقابية والخارجية مثل البنك المركزي وشركة ويسترن يونيون الأمر الذي يسهم في تعزيز كفاءة الكوادر ورفع الجاهزية المؤسسية للبنك ووكلائه.

وأكد أن محاور التدريب تميزت بالشمولية والارتباط الوثيق بالواقع العملي، حيث أشاد المشاركون بما تحقق من نجاح ملموس على مستوى

(28) من موظفي (كاك بنك) يتدربون على «توظيف الذكاء الاصطناعي في العمل الإداري»

المشاركين على استخدام مجموعة من الأدوات الذكية في إدارة الوقت وتنظيم المهام وتحليل البيانات واتخاذ القرارات وتوليد التقارير الذكية باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي بالتوازي مع تنفيذ تمارين عملية للمتدربين تحاكي بيئة العمل الواقعية في البنك، وتهدف إلى تمكين المشاركين من فهم آليات دمج الذكاء الاصطناعي في المهام اليومية.

وتضمن البرنامج أيضاً محاور شاملة ركزت على التطبيقات العملية للذكاء الاصطناعي في الإدارة، أبرزها: (مقدمة في الذكاء الاصطناعي وتطوره التاريخي ودوره في التحول الرقمي - توظيف الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة والعمليات اليومية - استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في التسويق وتحليل سلوك العملاء - الذكاء الاصطناعي في إدارة المخاطر وتحليل البيانات المالية - توظيف النماذج الذكية في إدارة الجودة والتدقيق الداخلي - الأتمتة الذكية في المهام المكتبية وتحسين الإنتاجية - الذكاء الاصطناعي كأداة داعمة في الالتزام والامتثال المالي والحوكمة المؤسسية - بناء استراتيجيات الذكاء الاصطناعي ضمن الخطط التطويرية للبنك).

برعاية الأستاذ/ إبراهيم أحمد أحمد هاشم، اختتمت يوم الخميس 6 نوفمبر 2025 بمقر معهد كاك المصرفي فعاليات الدورة التدريبية حول «توظيف الذكاء الاصطناعي في العمل الإداري- المجموعة الثانية»

هدف برنامج الدورة التي انعقدت خلال الفترة من 2 إلى 6 نوفمبر 2025 وعلى مدى خمسة أيام تدريبية وإجمالي 20 ساعة تدريبية إلى تعريف عدد (28) موظفاً وموظفة من موظفي (كاك بنك) بمفاهيم الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته الحديثة في بيئة العمل المصرفي والإداري وإكسابهم مهارات توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي لتحسين الكفاءة الإدارية وتسريع إنجاز المهام وتقليل الأخطاء البشرية وكذا تعزيز قدرات التحليل واتخاذ القرار باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجالات متعددة داخل البنك إضافة إلى رفع جاهزية الإدارات المختلفة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في تحسين الأداء المؤسسي والحوكمة الداخلية وبناء ثقافة التحول الرقمي الذكي بما يتماشى مع توجهات البنك نحو التطوير التقني والإداري .

وشمل البرنامج الجانبين النظري والتطبيقي، حيث تضمن تدريب

معهد كاك المصرفي ينفذ دورة تدريبية لعدد 27 متدرباً من موظفي ومراجعي الفروع

موظفي الفروع إلى تزويد المتدربين بأحدث المنهجيات والتقنيات الحديثة في مجال المراجعة وتحقيق مجموعة من الأهداف التفصيلية، أبرزها: تأكيد مهام وواجبات مراجع الفروع والمسؤوليات المناطة بهم وتعزيز الالتزام بالمسؤوليات الواردة في أدلة إجراءات الفروع وتنفيذ دور المراجع وتحديد نطاق عمله بدقة إضافة إلى إكساب المشاركين المعارف اللازمة لتحسين أداء الرقابة الداخلية ونظام الضبط الداخلي.

وتناول البرنامج التدريبي للدورة مجموعة من المحاور النظرية والتطبيقية، أهمها: المفاهيم الأساسية للمراجعة والتدقيق والرقابة الداخلية ومكونات وأطر الرقابة وخطوات المراجعة التفصيلية والتعرف على المخاطر وأساليب وضع الضوابط الرقابية للحد منها واستخدام التحليل لتحديد نطاق وأولويات العمل الرقابي إضافة إلى أساليب جمع الأدلة وأهمية التوثيق الإلكتروني والمستندي للعمليات وإعداد وتنفيذ برامج عمل المراجعة وكتابة التقارير النهائية ومنهجيات الإبلاغ بالنتائج ومتابعة الملاحظات بعد تنفيذ التوصيات.

وتوصل المشاركون في الدورة إلى عدد من النتائج، أبرزها: تحديد أهم التقارير المطلوبة لتسيير عمليات المراجعة بكفاءة وتعزيز وعي المشاركين بمهام وواجبات المراجع وأولوياته في الميدان وكذا مناقشة مؤشرات كشف الأخطاء والاحتيال وأساليب الإبلاغ عنها إضافة إلى رفع كفاءة المشاركين في إعداد تقارير المراجعة ومتابعة تنفيذ الملاحظات التصحيحية.



برعاية كريمة من الأستاذ إبراهيم أحمد أحمد هاشم أختتمت يوم الخميس الموافق 6 نوفمبر 2025 في مقر (معهد كاك المصرفي) فعاليات الدورة التدريبية بعنوان «تطوير أساليب المراجعة الداخلية لموظفي مراجعي الفروع» والتي استمرت على مدى خمسة أيام.

هدفت الدورة التي بلغ عدد المشاركين فيها (27) متدرباً ومتدربة من



رفيقي المالي

تصارف بين عملاّتك

ترسل وتستلم حوالاّتك

تقدر بجوالي

تدفع قيمة مشترياتك

تسدد جميع فواتيرك

تسحب نقداً
من الصراف الآلي



انعقاد منتدى المستهلك الرقمي الثالث بصنعاء بمشاركة جمعية البنوك



اليمني الاقتصادية والاجتماعية والنفسية قدمت ورقة عمل جمعية البنوك جملة من المقترحات والتوصيات أبرزها:

- تضافر جهود الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لبناء نظام مالي آمن ومستدام والسير وفق نهج شامل يجمع بين التشريع الصارم، التوعية المجتمعية، وتطوير البدائل الاستثمارية الآمنة والمشروعة.

- وضع تشريعات حازمة وإصدار قوانين محدثة تجرّم هذه الأنشطة بعقوبات رادعة، وتسهيل إجراءات التقاضي لاسترداد حقوق الضحايا.

- تعزيز الرقابة وتطوير قدرات الجهات الرقابية بالتدريب والتقنيات الحديثة، وتنسيق بين المؤسسات المعنية

- تنفيذ برامج توعية مالية وحملات تثقيفية مكثفة لتعريف المواطنين بمخاطر هذه الشركات وكيفية التعرف عليها قبل الوقوع في فخها.

- المضي قدماً نحو نظام مالي آمن ومستدام ونشر الوعي المالي وتطوير منتجات مصرفية إسلامية جاذبة، وتشجيع الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة المشروعة، وتحسين خدمات العملاء، والمساهمة في حملات التوعية المالية.

وفي اختتام المنتدى أشار القائم بأعمال وزير الاقتصاد والصناعة والاستثمار سام أحمد البشير إلى ضرورة تكامل الجهود بين مختلف الجهات الحكومية والقطاع المصرفي والقطاع الخاص لتطوير وتحسين مستوى تقديم الخدمات المالية الرقمية ومواكبة التطورات التكنولوجية في هذا المجال.

وأشاد بجهود الجمعية اليمنية لحماية المستهلك والبنك المركزي اليمني في إقامة هذا المنتدى لتأسيس قاعدة توعية للمستهلكين وزيادة الوعي عن المعاملات رقمياً وتعزيز الممارسات الآمنة عند استخدام هذه الخدمات.

وشدد على أهمية الخروج بتوصيات مهمة في مجال حماية المستهلك المالي الرقمي كمسؤولية مشتركة بين الجهات المختصة والبنوك والمصارف والمؤسسات المالية والتقنية ذات العلاقة.

يشار إلى أن جلسات المنتدى بشكل عام وعلى مدى 3 أيام قد أثريت بالنقاشات والمداخلات من قبل كافة المشاركين.. وفي الختام تم تكريم كافة الجهات الداعمة والراعية للمنتدى ومقدمي أوراق العمل.

وأضافت الورقة أن هذه الشركات تستغل الظروف الاقتصادية الصعبة والحاجة الماسة للدخل، مستهدفة الفئات الضعيفة والمحتاجين لتجنيد مستثمرين جدد للاستمرار من خلال حملات تسويقية مكثفة ووعود براقية بأرباح وعوائد خيالية تصل إلى 50%-100% شهرياً دون أساس اقتصادي إضافة إلى العمل المنظم والمدرّس لإضفاء شرعية وهمية على عملها الاحتيالي باستخدام واجهات قانونية وتراخيص مزيفة.

وأرجعت ورقة عمل جمعية البنوك أسباب نمو وانتشار هذه الشركات الوهمية لتوظيف الأموال إلى ما يعانيه الاقتصاد اليمني من أزمة غير مسبوقة نتيجة الصراع المستمر منذ سنوات، الذي أدى إلى انهيار كبير في البنية التحتية الاقتصادية وتدهور شديد في مستوى المعيشة، وارتفاع نسبة الفقر ومعدلات البطالة لمستويات قياسية، وكذا انخفاض قيمة العملة المحلية بشكل كارثي، وارتفاع أسعار السلع الأساسية.

ولفتت ورقة العمل إلى أن ضعف الرقابة الحكومية وغياب الوعي المالي زاد من تفاقم هذه المشكلة وساهم في وجود بيئة مثالية لنمو شركات توظيف الأموال الوهمية، حيث يبحث المواطنون اليائسون عن أي فرصة لتحسين أوضاعهم المالية.

وحول تأثير هذه الشركات على النظام المصرفي والمؤسسات المالية أوضحت ورقة العمل أن شركات توظيف الأموال الوهمية لا تضر المستهلكين فحسب، بل تهدد استقرار القطاع المصرفي بأكمله. فهي تسحب السيولة من البنوك التقليدية، حيث يقوم المواطنون بسحب ودائعهم للاستثمار في هذه الشركات بحثاً عن عوائد أعلى، مما يضعف قدرة البنوك على تقديم القروض ودعم النشاط الاقتصادي الحقيقي. ولخصت ورقة العمل آثار هذه الشركات على النظام المصرفي والمؤسسات المالية في عدد من النقاط المتمثلة في تراجع الودائع البنكية والانخفاض الحاد في أموال المدخرين في البنوك التقليدية وضعف القدرة الإقراضية نتيجة عجز البنوك عن تمويل المشاريع والأنشطة الإنتاجية إضافة إلى زعزعة الاستقرار المالي وتهديد النظام المصرفي ككل والثقة في المؤسسات الرسمية.

ولمكافحة هذه الشركات الوهمية ووضوح حد لما يترتب عن ظهورها وانتشارها من آثار ومخاطر شاملة لكافة جوانب حياة الإنسان

خلال الفترة من 3 - 5 نوفمبر 2025 نظمت الجمعية اليمنية لحماية المستهلك بالشراكة مع البنك المركزي اليمني أعمال منتدى المستهلك المالي الرقمي الثالث بصنعاء.

وفي الافتتاح أشار وزير الاتصالات وتقنية المعلومات المهندس محمد أحمد المهدي إلى حرص الحكومة على توفير بيئة آمنة موثوقة وشاملة للمستهلك المالي الرقمي.

ولفت إلى أن التحول المالي الرقمي يترافق معه مخاطر تتطلب أخذ الاحتياطات اللازمة وإيجاد بنية تشريعية وقانونية مناسبة.. مؤكداً حرص الجانب الحكومي على الإسهام بشكل فاعل مع الشركاء على مستوى القطاع الخاص والقطاع المالي والمعينين في كافة الجهات في وضع السياسات واللوائح التي تنظم تقديم الخدمات المالية مع التركيز على حماية البيانات وضمان شفافيتها ودعم وتشجيع الابتكار في القطاعات التقنية والمالية.

وناقش المنتدى على مدى ثلاثة أيام عدداً من أوراق العمل والمحاور التي تضمنت مكافحة الاحتيال المالي في الخدمات الرقمية المخاطر الناشئة وأساليب الاحتيال في بيئة الدفع الرقمي وتحديات التصدي لظاهرة شركات توظيف الأموال الوهمية والبنية التحتية الرقمية الآمنة وتعزيز الثقة وتطوير الأطر الرقابية والتشريعية لحماية حقوق المستهلك المالي وكذا الأدوار والمسؤوليات المشتركة لتحقيق الأمان المالي وتعزيز ثقة المستهلك.

وكان لجمعية البنوك اليمنية مشاركة فاعلة في المنتدى تجسدت من خلال ورقة العمل التي أعدها وقدمها الأستاذ أكرم أحمد الجرهمي- مساعد رئيس الجمعية حول المخاطر الاقتصادية والاجتماعية لشركات توظيف الأموال الوهمية وتأثيرها الكارثي على المستهلك والقطاع المالي البنكي في اليمن.

وأوضحت الورقة مفهوم شركات توظيف الأموال الوهمية باعتبارها كيانات احتيالية تعد المستثمرين بأرباح خيالية وعوائد سريعة دون وجود نشاط اقتصادي حقيقي أو استثمارات مشروعة.

وفيما يتعلق بآليات عمل هذه الشركات بينت ورقة عمل الجمعية أن هذه الشركات تعتمد على نظام الهرم المالي، حيث تستخدم أموال المستثمرين الجدد لدفع عوائد للمستثمرين القدامى، مما يخلق وهماً بالنجاح والربحية.

لكل نمط حياة

بطاقة

تناسب معه

اختر البطاقة
التي تخدم احتياجاتك

اطلبها الآن



مشاركة فاعلة للشركة الإسلامية اليمنية للتأمين في المؤتمر العام للاتحاد (الأفرو-آسيوي) لشركات التأمين وإعادة التأمين «FAIR»



شاركت الشركة الإسلامية اليمنية للتأمين ممثلةً بالمدير العام الأستاذ حافظ الباقري ومدير إعادة الأستاد رشيد العززي في أعمال المؤتمر التاسع والعشرين للاتحاد الأفرو-آسيوي لشركات التأمين وإعادة التأمين «FAIR» رقم 29th الذي أقيم في مدينة «مومباي بالهند» خلال الفترة 5-9 أكتوبر 2025. وجاءت مشاركة الشركة كممثل وحيد لقطاع التأمين اليمني في هذا الحدث الدولي الهام، لتؤكد حضور اليمن في المنصات الإقليمية والدولية، ولتسهم في تعزيز وتطوير العمل التأميني على المستويين المحلي والدولي من خلال بناء علاقات اقتصادية مشتركة واستمرار تبادل الخبرات مع شركات التأمين وإعادة التأمين الدولية في إفريقيا وآسيا.

وفي تصريح لمدير عام الشركة الأستاذ حافظ الباقري قال: تعزز الشركة الإسلامية اليمنية للتأمين بتمثيل قطاع التأمين اليمني عبر مشاركتها في المؤتمر الأفرو -آسيوي التاسع والعشرين الذي أقيم في الهند - مدينة مومباي للفترة من 5 - 9 أكتوبر 2025، ونعتبر هذه المشاركة امتداداً لدورنا في إبراز قدرات السوق اليمني وإمكاناته رغم التحديات والصعوبات التي يواجهها وطننا الغالي.

وأضاف: وجودنا في هذا المحفل يعبر عن إصرار شركات التأمين اليمنية على المساهمة في تطوير صناعة قطاع التأمين وتحويل التحديات إلى فرص حقيقية تدعم القطاع الاقتصادي بشكل عام، ويعكس التزامنا بتعزيز مكانة اليمن على خارطة التأمين الإقليمي والدولي ونحرص من خلال مشاركتنا على نقل أفضل التجارب العالمية وتبادل الخبرات مع شركات التأمين وإعادة التأمين الرائدة، بما يسهم في رفع كفاءة القطاع التأميني اليمني وتطوير خدماتنا بما يواكب المعايير الدولية.

وخلال فعاليات المؤتمر التقى المدير العام مع مجموعة من معيدي التأمين المشاركين في اتفاقيه إعادة التأمين الخاصة بالشركة وعلى رأسهم الشركة الكويتية لإعادة التأمين وشركة أيون (AON) وسطاء التأمين.. وتعتبر الشركة الأولى على مستوى العالم لوسطاء التأمين وإعادة التأمين كذلك شركة جي اي سي شركة إعادة التأمين الأولى في الهند والمملكة للحكومة الهندية إضافة إلى الشركة التونسية لإعادة التأمين وكذلك مصر للتأمين وشركة ترست لإعادة التأمين والشركة العمانية لإعادة التأمين ومجموعة من وسطاء التأمين وممثلي شركات إعادة التأمين الإقليمية والدولية الذين حضروا المؤتمر.

عقد المؤتمر في مدينة «مومباي بالهند» باستضافة من شركة GIC Re، الرائدة في مجال إعادة التأمين وشارك فيه أكثر من 700 شخصية من شركات التأمين وإعادة التأمين، لتبادل الآراء ومشاركة الخبرات، ومناقشة التحديات والفرص التي تشكل مستقبل صناعة التأمين.

كما اعتبر المؤتمر منصة للتواصل بين كبار القيادات التنفيذية في صناعة التأمين الذين يقودون شركاتهم نحو نمو مستدام ويشاركون في إعادة تشكيل أسواق التأمين.





Yoo Islamic Insurance
islamic insurance

تأمين يواكب حياتك



الجمهورية اليمنية - صنعاء شارع عمان - تقاطع شارع الجزائر

WWW.YIIC.CO +9671576757 INFO@YIIC.CO f X YIIC2001

بنك الأمل ينظم ورشة تدريبية حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإدارة العمليات في نظام (MoneyGram)



نظم بنك الأمل للتمويل الأصغر ورشة تدريبية حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإدارة العمليات في نظام «MoneyGram». هدفت الورشة بمشاركة وكلاء من شركات ومنشآت الصرافة وممثلي إدارات المخاطر والامتثال بالبنك لرفع كفاءة الوكلاء وتعزيز وعيهم بالإجراءات الرقابية وطرق مكافحة الاحتيال والعناية الواجبة في التعامل مع الحوالات الخارجية وضمان تقديم خدمات مالية آمنة وموثوقة تحت شعار: «تدريب اليوم أمان الغد».

ويأتي تنظيم الورشة في إطار التزام البنك بأعلى معايير الامتثال والنزاهة المالية وتأهيل وكلائه وكوادره وتعزيز الوعي المجتمعي بأهمية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. الجدير بالذكر أن بنك الأمل يعتبر وكلاء رئيسيا لعدد من خدمات الحوالات الخارجية العالمية مثل (MoneyGram, UPT, SHIFT, ZAMZAM Exchange, Alawnwh Exchange) وعدد من الشركات الأخرى.

البنك الأهلي اليمني يختتم برنامجاً تدريبياً في «مبادئ السكرتارية العامة» لـ 20 من موظفيه

بمشاركة 20 من كوادر البنك. استمر البرنامج خمسة أيام، وهدف إلى تزويد المشاركين بأحدث المفاهيم الإدارية وأساليب السكرتارية الحديثة، وتنمية مهاراتهم في الأعمال المكتبية، والاتصال، والدعم التقني المساند لأعمال المديرين، بما يتماشى مع متطلبات سوق العمل والتحول الرقمي.

وأكد مدير التدريب في صندوق تنمية المهارات الأستاذ جمال المرقب، أن محتوى البرنامج يتوافق مع التطورات الحديثة في مجال الإدارة المساندة، مشيراً إلى أن هذه الدورة تأتي ضمن سلسلة البرامج التي يقدمها الصندوق لمساهمة في مختلف القطاعات لدعم تطوير الكوادر وتأهيلها.

من جانبها أوضحت مديرة مركز زاد المعرفة الأستاذة زكية إبراهيم، أن البرنامج عمل على تعزيز مهارات المشاركين في تنظيم العمل المكتبي والتعامل مع التقنيات الحديثة، وتأهيلهم للقيام بمهام متقدمة مثل السكرتير التنفيذي والمساعد الإداري. وأشارت إلى أن التدريب اختتم باختبار تقييمي، وستُرفع نتائجه لإدارة البنك.

وفي الاختتام الذي حضره الدكتور عمران المخلافي - المدير الإداري والمالي بمركز زاد المعرفة والأستاذ عبدالرحمن الخطابي - مسؤول التدريب بالبنك والأستاذ مفيد سلطان - مدرب البرنامج.. أكدت إدارة البنك الأهلي اليمني أن الاستثمار في العنصر البشري يمثل ركيزة أساسية في استراتيجيته نحو التطوير المؤسسي وتحسين جودة الخدمات المصرفية.



ضمن اهتمامه بتطوير الموارد البشرية ورفع كفاءة موظفيه، اختتم البنك الأهلي اليمني، بالتعاون مع صندوق تنمية المهارات ومركز زاد المعرفة للتدريب والاستشارات، البرنامج التدريبي في «مبادئ السكرتارية العامة»

بنك اليمن والكويت ينفذ برنامجاً تدريبياً متخصصاً لموظفيه



في إطار سعي بنك اليمن والكويت إلى تطوير مهارات وكفاءات موظفيه ورفع مستوى الأداء والإنتاجية، نفذ البنك مؤخراً برنامجاً تدريبياً متخصصاً في مهارات استخدام برنامج «مايكروسوفت إكسل» بمستوياته المبتدئ والمتوسط، استهدف 20 موظفاً وموظفة من مختلف الإدارات.

جاء تنفيذ البرنامج بالشراكة مع صندوق تنمية المهارات، ضمن توجه البنك نحو الاستثمار في رأس المال البشري وتعزيز ثقافة التعلم المستمر، إيماناً من البنك بأن تطوير المهارات التقنية يمثل ركيزة أساسية للتميز المؤسسي ومواكبة التطورات التكنولوجية في القطاع المصرفي.

يشار إلى أن البنك يواصل العمل حالياً على تعزيز قدرات موظفيه وكوادره في برنامج «إكسل» من خلال تدريبهم على الإكسل المتقدم ومن ثم Power BI.



التمويل الأخضر في اليمن من رماد الحرب إلى اقتصاد الحياة

البيئية، وتبني سياسات ائتمانية تراعي المخاطر المناخية. ولأن التمويل الأخضر لا يقتصر على كونه أداة لحماية البيئة، بل يعد مدخلا لتحفيز الاستثمار وخلق فرص عمل مستدامة، خصوصا في المجتمعات المحلية التي تعاني من هشاشة التنمية.

يأتي ملف هذا العدد من مجلة المصارف لتسليط الضوء على مفهوم التمويل الأخضر، وإقع تطبيقه في اليمن. التحديات التي تعيق انتشاره، وأهم التجارب الإقليمية التي يمكن الاستفادة منها، إضافة إلى رؤية البنوك المحلية وخبراء الاقتصاد حول مستقبل هذا التوجه في السوق اليمنية.. إلى التفاصيل..

رغم التحديات الاقتصادية والسياسية التي تمر بها اليمن، يبرز التمويل الأخضر كأحد الاتجاهات الواعدة لإعادة بناء الاقتصاد الوطني على أسس مستدامة.

ومع تصاعد الاهتمام العالمي بالتغير المناخي والعدالة البيئية، بات من الضروري على المؤسسات المصرفية في اليمن تبني أدوات مالية تسهم في دعم مشاريع الطاقة النظيفة، وإدارة المياه، والزراعة الذكية، وإعادة تدوير النفايات، وغيرها من القطاعات ذات الأثر البيئي الإيجابي. ويشكل القطاع المصرفي ركيزة أساسية في هذا التوجه من خلال تطوير منتجات تمويلية متوافقة مع المعايير

66 في عالم يواجه تحديات بيئية واقتصادية متزايدة، برز التمويل الأخضر كأداة لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة، وتحول من مجرد خيار إلى ضرورة استراتيجية، خاصة في بلد مثل اليمن الذي يسعى جاهداً لتعزيز قدراته على الصمود والنمو، وفي قلب هذا المسار، يتبنى بنك التسليف التعاوني والزراعي دوراً ريادياً، ليس فقط كمؤسسة مالية، بل كشريك أساسي في بناء اقتصاد أكثر اخضراراً ومرونة.. تفاصيل في سياق التقرير التالي..



«كالك بنك».. ريادة وشراكة أساسية في مجال التمويل الأخضر

الخمس الماضية تجسدت فيما يلي:
1. الرؤية الاستراتيجية للبنك في التمويل الأخضر وإدراكه المبكر لأهمية الاستدامة كجزء من مسؤوليته الاجتماعية والاقتصادية وبالتالي العمل على دمج مبادئ التمويل الأخضر في استراتيجية عمل البنك العامة وأهدافه التنموية وتخصيص محافظ استثمارية ومنتجات مالية مصممة خصيصاً للمشاريع الصديقة للبيئة.

2. منتجات وبرامج التمويل الأخضر التي قدمها البنك وتشمل:

- تمويل المنظومات الشمسية: التي احتلت الأولوية القصوى في نظر البنك والجهات الرسمية الأخرى في الجانب التنموي كحل أمثل وبدل بعد ارتفاع أسعار المشتقات النفطية وأهمها الديزل الذي يمثل 70% من التكاليف التشغيلية للدورة الإنتاجية للمحاصيل والخضروات.
- تمويلات دعم الشركات الصغيرة والمزارعين في مختلف المناطق إضافة إلى تقديم قروض الإنارة المنزلية وعمل التدخلات المباشرة للإسهام في حلول ابتكارية لمشكلة انقطاع الكهرباء بسبب الأزمة والحرب المستمرة لأكثر من عشر سنوات.

- تمويلات البيوت المحمية: دعم المزارعين لزيادة الإنتاجية مع تقليل

الواعدة، والمنتجات المبتكرة، والشراكات الاستراتيجية التي يمكن للبنك تبنيها لتعزيز مكانته كقائد للتمويل المستدام .

أولاً : إنجازات الواقع المحققة وأثرها الملموس.

أبرز الإنجازات التي حققها البنك وإسهاماته الفاعلة في التمويل الأخضر والداعم للاقتصاد وأثرها الملموس على البيئة والمجتمع اليمني خلال السنوات

يهدف هذا التقرير إلى تقديم تحليل شامل لإسهامات بنك التسليف التعاوني والزراعي «كالك بنك» في قطاع التمويل الأخضر من خلال:

- توثيق إنجازات الواقع المحققة والمنتجات المقدمة والأثر الملموس على البيئة والمجتمع في اليمن خلال السنوات المنصرمة رغم الأزمة والحرب التي تمر بها البلاد منذ 11 سنة.
- استعراض «الأفاق» المستقبلية، للفرص

إجمالي حجم التمويل الممنوح من البنك للمشاريع الخضراء (2,218,235,570) ريالاً و(224,574) دولار





عدد المشاريع الممولة من البنك (710) مشاريع وعدد المستفيدين (الأسر، المزارعين، الشركات) (4208) مستفيدين

آفاق رؤية البنك وتطلعاته المستقبلية تحمل وعوداً أكبر وبإمكانيات لا حدود لها في مجال التمويل الأخضر باليمن

- الشراكة مع المنظمات الدولية: (مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البنك الدولي) للاستفادة من الخبرات.

- تمويلات ومشاركة الطاقة الشمسية عبر كاك الإسلامي والتمويلات الميسرة.

- التعاون مع الوزارات المعنية: (البيئة، الزراعة، الكهرباء) لوضع سياسات داعمة وتحفيزية.

- التحالف مع القطاع الخاص (شركات الطاقة المتجددة ومزودي التكنولوجيا الخضراء).

- الاستفادة من التكنولوجيا والتحول الرقمي في تقديم التمويل الأخضر وتطوير منصة رقمية متخصصة لتقديم وطلب التمويل.

- استخدام تحليلات البيانات لتقييم المخاطر البيئية والائتمانية للمشاريع.

- تنفيذ حملات توعية رقمية مكثفة عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

خلاصة

أثبت «كاك بنك» من خلال إنجازاته المحققة وإسهاماته الفاعلة في مجال التمويل الأخضر أنه ليس مجرد مشارك في سوق التمويل بل هو الرائد والصانع للتغيير في هذا المجال.. وإذا كان الواقع الحالي يشهد على ما تحقق للبنك من أهداف وعلى مدى التزامه وجديته فإن آفاق رؤية البنك وتطلعاته المستقبلية تحمل وعوداً أكبر بإمكانيات لا حدود لها في مجال التمويل الأخضر باليمن.

استهلاك المياه من خلال أنظمة الري الحديث (التنقيط) وتمويل أنظمة توفير المياه وكفاءة استخدام الأسمدة.

- مشاريع الطاقة الشمسية الكبيرة من خلال تقديم التمويلات الممنوحة للأفراد بشكل مباشر أو بطريقة المشاركة الإسلامية للشركات والجامعات والمؤسسات.

3. الأثر الملموس لإسهامات التمويل الأخضر للبنك على البيئة والمجتمع اليمني ويشمل:

- الأثر الكمي: (الأرقام والإحصائيات الدقيقة) حيث بلغ إجمالي حجم التمويل الممنوح للمشاريع الخضراء (2,218,235,570) ريالاً إضافة إلى مبلغ (224,574) دولار عبارة عن تمويلات ومشاركات في مجال منظومات الطاقة الشمسية منحت من قطاع كاك الإسلامي.. فيما بلغ عدد المشاريع الممولة بالريال اليمني (710) مشاريع وبلغ عدد المستفيدين (الأسر، المزارعين، الشركات) (4208) مستفيدين.

- الأثر البيئي: الإسهام في تقليل مقدار انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي تم توفيرها بفضل المنظومات الشمسية.

- الأثر الاقتصادي: وتوضحه قصص نجاح المزارعين التي زادت دخلهم، أو الأسر التي انخفضت فواتيرها الكهربائية إضافة إلى تعدد فرص العمل في المناطق الريفية التي تم تمويلها حيث بلغ عدد المستفيدين من المشروع الواحد قرابة (5) مستفيدين ما بين عمالة دائمة أو موسمية.

- الأثر الاجتماعي: المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والطاقة، وتوفير فرص عمل.

تحديات ودروس مستفادة

رغم ما حققه البنك من إنجازات وإسهامات التمويل الأخضر وما ترتب عنها من أثر إيجابي ملموس في واقع حياة المجتمع وواقع البيئة فقد واجه البنك العديد من الصعوبات والتحديات واستفاد الكثير من التجارب والدروس ومنها:

- تحديات تشغيلية: صعوبات لوجستية،

أوضاع أمنية، ضعف البنية التحتية.

- تحديات سوقية: انخفاض الوعي بأهمية التكنولوجيا الخضراء، ارتفاع التكلفة الأولية للمشاريع.

- دروس مستفادة: أهمية التوعية المكثفة، الحاجة لشراكات فاعلة، ضرورة تخصيص منتجات مبتكرة.

ثانياً: الرؤية المستقبلية وفرص النمو

يمكن تلخيص أبرز محاور رؤية البنك المستقبلية في محورين أساسيين:

1. الأهداف الاستراتيجية التي يسعى لتحقيقها البنك خلال السنوات الخمس القادمة وتمثل في:

- زيادة محفظة التمويل الأخضر بنسبة أكبر مما كانت عليه خلال السنوات السابقة.

- توسيع نطاق المنتجات الخضراء لتشمل قطاعات جديدة.

- ترسيخ مكانة البنك كونه الجهة الرائدة والمرجعية في التمويل المستدام باليمن.

- تقديم قروض تحسين كفاءة الطاقة للمباني السكنية والتجارية القائمة.

2. بناء شراكات استراتيجية لتعزيز التأثير من خلال:



أعمالك أوسع وتعاملاتك أأمن

أدفع التزاماتك التجارية في الخارج
عبر بطاقة v infinite الافتراضية



حمل التطبيق الآن



بنك
بمحففتك



تمويل ينفعك ويستمر معك

مع تمويلنا الأخضر..

حوّل مشروعك إلى طاقة شمسية، لتوفر وتنتج
قدّم الآن طلبك عبر تطبيقنا



تمويل
مرن



إجراءات
سريعة



حلول
مستدامة

حمل التطبيق الآن



azalmicrofinance
www.azal-ye.com

تواصل معنا

خدمة الرد الآلي عبر الواتساب :

776163000



Google Play



برنامج أزال للتمويل الصغير والأصغر الإسلامي ريادة في التمويل الأخضر

الكبرى إلى مؤسسات التمويل الأصغر تلعب دوراً محورياً في هذا التحول من خلال اعتمادها استراتيجيات دمج المعايير البيئية في قرارات التمويل والاستثمار بما من شأنه الإسهام في حماية البيئة، وفتح آفاقاً اقتصادية جديدة، وخلق فرص عمل في القطاعات الخضراء، تعزز من قدرة الاقتصادات على الصمود في وجه الأزمات المستقبلية.

لواجهة التحديات البيئية العالمية المتزايدة، من تغير المناخ إلى ندرة الموارد، برز مفهوم التمويل الأخضر « أي منتج أو خدمة مالية » كأداة استراتيجية حيوية لإعادة توجيه بوصلة الاقتصاد العالمي نحو مسار أكثر استدامة ولم يعد النمو الاقتصادي يُقاس بمعزل عن بصمته البيئية، بل أصبحت المؤسسات المالية، من البنوك

تم توزيع إجمالي مبلغ محفظة التمويل التي أصدرها البرنامج على 68,247 تمويلاً

إلى انخفاض كبير في التكاليف التشغيلية للمشاريع الصغيرة، سواء كانت تجارية تعتمد على المولدات أو زراعية تعتمد على مضخات الري التي تعمل بالوقود. هذا الانخفاض يعزز القدرة الاقتصادية للمشروع ويزيد من هامش الربح، مما يجعل العملاء أكثر قدرة على الوفاء بالتزاماتهم الائتمانية.

الأثر البيئي والاقتصادي لمشاريع الطاقة الشمسية (حتى سبتمبر 2025)

مؤثر الأثر	القيمة الكمية	وحدة القياس	دلالة الأثر البيئي (التخفيف) والاقتصادي (التكيف)
الطاقة الكهربائية النظيفة المولدة	+4.2	ميجاوات/ساعة	المساهمة في تنوع مصادر الطاقة.
التوفير في استهلاك المشتقات النفطية	+1,300	لتر/ساعة	توفير يومي مباشر يقلل التكاليف التشغيلية ويحسن التدفق النقدي.
خفض انبعاثات الكربون	+3.4	طن/ساعة	مساهمة ملموسة في العمل المناخي (التخفيف).

التمويل لدعم الزراعة النظيفة والأمن الغذائي

تُشكل الزراعة النظيفة والمستدامة ركيزة ثانية في استراتيجية أزال للتمويل الأخضر، وذلك بالنظر إلى أهميتها في تعزيز الأمن الغذائي والمرونة المناخية في المناطق الريفية.

تمويل التقنيات الزراعية المستدامة

يقدم البرنامج تمويلاً لمستلزمات الزراعة الحديثة والزراعة النظيفة، بما في ذلك البيوت المحمية، وشبكات الري بالتنقيط (الري الفعّال)، وزراعة الأنفاق. هذه التقنيات لا تزيد فقط من كفاءة استخدام الموارد، وخاصة المياه، بل تضمن أيضاً استمرارية المحصول على مدار العام، بالإضافة إلى ذلك، يشجع البرنامج على التوسع في الزراعة العضوية من خلال تمويل البذور الزراعية والأسمدة الطبيعية.

لقد أدت هذه التمويلات الموجهة إلى الزيادة في مساحة زراعية إجمالية بلغت +12,426 هكتار. ويظهر الأثر المباشر لهذه الاستثمارات في دعم الأمن الغذائي من خلال المساهمة في زيادة

في هذا السياق، برزت تجربة «برنامج أزال للتمويل الصغير والأصغر الإسلامي»، كأ نموذج فريد أثبت أن التمكين الاقتصادي والاستدامة البيئية وجهان لعملة واحدة، وأن الحلول الخضراء ليست ترفاً، بل هي ضرورة حتمية لتحقيق تنمية حقيقية ومستدامة.

برنامج أزال: التأسيس وحجم النشاط

تأسس برنامج أزال على رسالة واضحة تتمثل في تحسين الفرص الاقتصادية لذوي الدخل المحدود من خلال تقديم خدمات مالية وغير مالية تضمن النمو والاستدامة. ويعكس حجم نشاط البرنامج ومركزه المالي، حتى سبتمبر 2025، التزاماً قوياً بهذه الرسالة.

تم توزيع إجمالي مبلغ محفظة التمويل التي أصدرها البرنامج على 68,247 تمويلاً. ويشير الانتشار الجغرافي الواسع للبرنامج إلى قدرته على الوصول إلى المستفيدين في 90 مديرية، مما يضمن تحقيق الشمول المالي الأخضر. ويظهر تحليل هيكل المحفظة تركيزاً كبيراً على القطاع الريفي، حيث بلغت نسبة التمويلات الريفية 70% من إجمالي التمويلات.

إن النقطة الأكثر دلالة للتوجه الاستراتيجي هي تحليل قيمة تمويلات الطاقة المتجددة، والتي بلغت +2.58 مليار ريال. هذا التركيز على التمويل الأخضر، وتحديد مشاريع الطاقة المتجددة، يؤكد دورها كركيزة أساسية لنمو محفظة البرنامج.

التمويل الأخضر للطاقة المتجددة

يتبنى برنامج أزال نهجاً متكافئاً في تمويل الطاقة النظيفة، حيث يستهدف المشاريع الخدمية والتجارية والزراعية بهدف تزويدها بمتنوعات طاقة شمسية.

تحليل الأثر البيئي والاقتصادي

في مجال الأثر البيئي، أسهمت تمويلات أزال في توليد قدرة نظيفة إجمالية تبلغ +4.2 ميجاوات/ساعة من الطاقة، والأهم هو المساهمة المباشرة في العمل المناخي، حيث أدت هذه المشاريع إلى خفض انبعاثات الكربون بمقدار +3.4 طن/ساعة. أما اقتصادياً، فقد حقق المستفيدون توفيراً يومياً في استهلاك المشتقات النفطية بلغ +1,300 لتر/ساعة. هذا التوفير يترجم مباشرة



●● بقيمة تمويلات خضراء بلغت (2.58 مليار ريال)، رسخ أزال موقعه كنموذج ريادي يتبنى استراتيجية التخصّص البيئي



إنتاج المحاصيل بـ 149,113+ طن. هذا الإنتاج المستدام يساهم في خفض الاعتماد على الاستيراد ويعزز الاقتصاد المحلي.

مساهمة أزال في الأمن الغذائي والتوظيف المستدام (حتى سبتمبر 2025)

مؤشر	الأثر	القيمة الكمية	وحدة القياس	الدعم الاستراتيجي والأثر الاجتماعي
الاجتماعي/الزراعي	المساحة الزراعية الممولة	12,426+	هكتار	دعم بني أنظمة الري الفعال والبيوت المحمية والزراعة النظيفه.
	المساهمة في إنتاج المحاصيل	149,113+	طن	دعم مباشر للأمن الغذائي المحلي وتحسين الإنتاجية.
	فرص العمل المولدة	55.6+	ألف فرصة عمل	تحقيق الاستقرار الاجتماعي والحد من البطالة (SDG 8).

الأثر الاجتماعي

تتخطى أهمية برنامج أزال مجرد الأرقام المالية والبيئية لتشمل الأثر الاجتماعي الشامل الذي يحققه، والذي يتوافق بشكل مباشر مع أهداف التنمية المستدامة (SDGs).

يُعد التمويل الأصغر أداة فعالة في التخفيف من الفقر ورفع مستوى المعيشة. وقد نتج عن تمويل 68,247 مشروعاً في مختلف القطاعات إيجاد 55.6+ ألف فرصة عمل. هذه النتيجة تؤكد فعالية البرنامج كأداة لزيادة عدد العمالة ورفع مستوى الدخل، خاصة في الأوساط التي تفتقر إلى الوصول لفرص التوظيف التقليدية. إن التركيز على التمويلات الريفية، والتغطية الواسعة في 90 مديرية،

●● **حقق البرنامج أثراً ثلاثياً متكاملًا؛ مالياً (عبر تعزيز جودة الأصول)، واجتماعياً (عبر خلق 55.6 ألف وظيفة)، وبيئياً (عبر توفير 1,300 لتر/ ساعة من الوقود وخفض الانبعاثات)**

يضمن أن منافع التمويل الأخضر تصل إلى المناطق النائية، مما يعزز الشمول المالي الجغرافي ويساهم في تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة.

الخلاصة

أثبت برنامج أزال، أن التمويل الأصغر يمكن أن يكون قوة دافعة رئيسية للتحوّل الأخضر في الأسواق الناشئة، مع قيمة تمويلات خضراء بلغت (2.58 مليار ريال)، رسخ أزال موقعه كنموذج ريادي يتبنى استراتيجية التخصّص البيئي. وقد حقق البرنامج أثراً ثلاثياً متكاملًا: مالياً (عبر تعزيز جودة الأصول)، واجتماعياً (عبر خلق 55.6 ألف وظيفة)، وبيئياً (عبر توفير 1,300 لتر/ ساعة من الوقود وخفض الانبعاثات).

مؤشرات محفظة التمويل



أهداف التنمية المستدامة (SDGs)



مؤسسة نماء للتنمية والتمويل الأصغر



من نحن ؟

مؤسسة وطنية يمنية غير ربحية، تسعى إلى تعزيز فرص النمو الاقتصادي والاجتماعي من خلال خدمات التمويل الأصغر والبرامج والمشاريع التنموية.

تعمل المؤسسة على تمكين الأفراد والأسر من تحسين مستوى معيشتهم، إضافة إلى دعم المشاريع الصغيرة والأصغر، وبناء قدرات رواد الأعمال بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

نماء من مبادرة تنموية إلى مؤسسة رائدة في الشراكة والاستدامة

تلعب مؤسسة نماء للتنمية والتمويل الأصغر دورًا رياديًا في التمويل الأخضر من خلال ربط خدمات التمويل الأصغر بمشاريع الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة، بما يسهم في دعم الاقتصاد المحلي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs 2، 7، 8، 13). وقد استطاعت المؤسسة على مدى عقدين من الزمن أن تصبح أحد أبرز الفاعلين في نشر الحلول الصديقة للبيئة وتمكين المزارعين وأصحاب المشاريع الصغيرة.

بدأت المؤسسة عملها في 15 مايو 2000م كبرنامج بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ثم تحولت في عام 2014م إلى مؤسسة مستقلة مدعومة من الصندوق الاجتماعي للتنمية. ومنذ ذلك الحين، عززت نماء مكانتها من خلال شبكة واسعة من الشراكات مع منظمات دولية وإقليمية.

وتعد نماء شريكاً تنفيذياً لكل من الصندوق الاجتماعي للتنمية (SFD)، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (UNESCA)، وصندوق اليمن الإنساني (YHF)، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA). كما أنها عضو في شبكة "سنايل" (SANABEL) للتمويل الأصغر في البلدان العربية.

أبرز إنجازات المؤسسة في مجال التمويل الأخضر:



تمويل الطاقة الشمسية:

تمويل 4,607 مشروعاً أخضر في قطاع الطاقة الشمسية الزراعية والتجارية. قيمة التمويلات: 3.3 مليار ريال يمني.

الزراعة المستدامة والريفيّة:

تمويلات زراعية لإجمالي 3.2 مليار ريال يمني لدعم المزارعين ومشاريع الإنتاج الزراعي والري الحديث. مشروع الحراثة والبذارة استفاد منه 1,018 مزارعاً في 13 محافظة. مشروع إنتاج الخضروات وفر أكثر من 1,050,000 شتلة لـ 976 مزارعاً.

تمويل الأنشطة البيئية والريفيّة:

تمويل 399 مشروعاً في قطاع المناحل والعسل. قيمة التمويلات: 275 مليون ريال يمني.

تمويل 119 مشروعاً في القطاع السمكي. قيمة التمويلات: 123 مليون ريال يمني.

الأثر التنموي:

المساهمة في تقليل الاعتماد على الوقود التقليدي، وتحسين الأمن الغذائي.

تمويلات خضراء تمثل جزءاً مهماً من المحفظة التمويلية الإجمالية التي تجاوزت 31.6 مليار ريال يمني. تعزيز التمكين الاقتصادي للفئات الريفية المنتجة، وخاصة النساء.

خدمات مؤسسة نماء للتنمية والتمويل الأصغر



التدريب والتأهيل

بناء القدرات وتطوير الذات،
والتمكن الاقتصادي، عبر مركز
نماء للأعمال والتنمية وأكاديمية
نماء للتنمية والتمويل الأصغر
ومركز نماء للتدريبي ومنصة
أكاديمية نماء.



التنمية

تنفيذ العديد من المشاريع
التنموية في مجال التعليم والتغذية
والزراعة والصحة والكهرباء والمياه
بما يساهم بتحقيق التنمية
المستدامة.



التمويل

تمويل أصحاب المشاريع الصغيرة
وذوي الدخل المحدود والأسر
الفقيرة والمنتجة ورائدات
الأعمال، بهدف التخفيف من الفقر
والحد من البطالة ودعم الاقتصاد

القطاعات التي تمويلها المؤسسة



خدمي



إنتاجي



تجاري



سمكي



حيواني



زراعي



ابتكاري



مناحل



الطاقة الخضراء



استثماري



حرفي

تواجدنا

الحديدة

- فرع المدينة - شارع جمال - جوار بنك الكريمي - تلفون: ٣٢٥٠١٦٥ - ٣٢٥٠١٦٤
- فرع الزيدية: الشارع العام - جوار محطة خمجان القديمة - تلفون: ٣٥٣٢٨٥٢٠ - ٣٥٣٢٨٥٢٠
- فرع المراوعة - مدينة القطيع - الشارع العام - تلفون: ٣٣١٥٥٢٣

تعز

- فرع تعز - جولة الأخوة - جوار صيدلية صدام - تلفون: ٤٣٢٠٠٠٤
- فرع المدينة - جولة الأخوة - جوار صيدلية صدام - تلفون: ٤٣٢٠٠٠٥
- فرع الراهدة - مديرية خدير - شارع الرضاء - جوار جامع الرضاء - تلفون: ٤٣١٢١٨٤
- فرع الدمنة - مديرية خدير - الشارع العام - جوار مكتب الضرائب - تلفون: ٤٣٢٤٤٩
- مكتب الحوبان - مديرية التعزية - جولة الخشبة - مقابل الكريمي - تلفون: ٧٣٣١٨٥٦٦

أمانة العاصمة

الإدارة العامة:

- شارع الجزائر - جوار المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - تلفون: ١٤٧٣٩٧٤
- مركز نماء للأعمال والتنمية - مجمع حدة التجاري - مبنى رقم ٣ - الدور الخامس - تلفون: ١٥٠٥٣٣٦
- فرع اللاجئين - شارع الجزائر - أمام المفوضية السامية للاجئين - تلفون: ١٤٧٣٩٧٤

فروع صناعية

- معين - السبعين - الثورة - شارع مجاهد - جوار الصرمي للمفروشات - تلفون: ١٥١٢٩٧٩ - ١٣٤٧٠٥٨

إب

- فرع المدينة - الظاهر - شارع العدين - أمام بنك اليمن الدولي - جوار الكريمي للصرافة - تلفون: ٤٤٠٧٦٠٨ - ٤٤٠٣٣٨٣
- فرع العدين - الشارع العام مقابل محطة الأمل للمحروقات - مدخل مستشفى العدين العام - تلفون: ٤٤٨٨١٨٥
- فرع ذي السفال - مدينة القاعدة - شارع الثلاثين - جوار لمسة فن للدعاية والاعلان - أمام السورقي لمواد البناء - تلفون: ٤٤٣٥٣٦٦

التمويل الأخضر ودور البنوك اليمنية في مكافحة التغير المناخي

القرن الحادي والعشرين؛ حيث لم يعد دور هذه المؤسسات مُقتصرًا على إدارة الأموال أو تعزيز النمو الاقتصادي فحسب، بل تحولت إلى شريك أساسي في معركة إنقاذ البيئة؛ فأصبحت اليوم تواجه تحدياً مصيرياً يتمثل في كيفية الموازنة بين تحقيق الأرباح، وتبني سياسات تقلل من بصمتها الكربونية، والدفع بعجلة التحول نحو اقتصاد منخفض الانبعاثات.. تفاصيل..

في عالم اليوم الذي باتت فيه التحديات البيئية والاقتصادية تهدد استقرار المجتمعات واقتصاداتها، وفي هذا العصر تحديداً الذي أصبحت فيه تداعيات التغير المناخي تمثل تهديداً وجودياً لكوكب الأرض بأكمله، يبرز للأفق الدور الكبير للبنوك والمؤسسات المالية والصناديق الاستثمارية في مكافحة هذا التغير، باعتبار ذلك المعيار الأبرز لإعادة تعريف مفهوم «النجاح المصرفي» في

إلى رائد أساسي في معركة المناخ، عبر دراسة أدواتها المالية، وتأثيرها الاستراتيجي، والمعضلات الأخلاقية التي تواجهها في رحلتها نحو مستقبل أخضر؛ نظراً لكونها أحد الأذرع الحيوية لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية، وسنعمل مقارنةً بين تلك البنوك العالمية والتي توجّه استثماراتها نحو الطاقة النظيفة والسندات الخضراء، وبين البنوك في عالمنا العربي، وتحديدًا في بعض دوله كاليمن والتي تواجه تحديات فريدة تُمثّل فيها قدرتها على الجمع بين مكافحة الفقر ومواجهة الكوارث المناخية، وهنا لا بُد لنا من استقراء واقع التمويل الأخضر ومكافحة التغير المناخي في البنوك اليمنية كنموذج للتأول والدراسة؛ فكيف استطاعت هذه البنوك العاملة في بيئة تعصف بها الحروب والاضطرابات والانهيـار



محمد علي ثامر *

كيف تحولت البنوك إلى رائد أساسي في معركة المناخ؟

في هذا المقال نستكشف كيف تحولت البنوك من لاعب ثانوي

لم تعد الاستدامة مجرد شعارات ترفعها البنوك في حملاتها التسويقية، بل أصبحت مبدأً استراتيجياً يُترجم عبر سياسات تمويلية صارمة؛ فمنذ إعلان مبادئ الأمم المتحدة للاستثمار المسؤول (PRI) عام 2006، واتفاقية باريس للمناخ عام 2015م، بدأت هذه البنوك في إعادة هيكلة محافظها الاستثمارية، وتوجيه تريليونات الدولارات نحو مشاريع الطاقة المتجددة، والبناء الأخضر، والتقنيات المبتكرة لخفض الانبعاثات؛ لكن الدور لا يقف عند حدود التمويل الأخضر فقط؛ بل امتلكت البنوك سلطة فريدة في تشكيل سلوك الشركات والأفراد عبر شروط القروض المرتبطة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)، ومن ثم دعم المشاريع الصغيرة التي تعتمد على الاقتصاد الدائري، وحتى ابتكار حلول مالية تُشجّع الأفراد على تبني أنماط استهلاك مُستدامة.

الاقتصادي أن تُساهم في معركة المناخ العالمية؟!

البُنُوك.. دورٌ استراتيجيٌّ وتحدياتٍ جمة

في الدُول المتقدمة، توجّه تريليونات الدولارات نحو مشاريع الطاقة المتجددة والزراعة الذكية، حيث تمهّد «بنك أوف أمريكا» باستثمار تريليون دولار في التمويل المُستدام بحلول عام 2030م، كما ألتزم «بنك جيه بي مورغان» بتمويل 2.5 تريليون دولار للمشاريع الخضراء على مدى السنوات العشر القادمة، أما «البنك الدولي للإنشاء والتعمير» فيقدّم برامج تمويلية لمساعدة البلدان النامية على التكيف مع التّغير المناخي... والكثير من المبادرات في هذا الشّأن، إضافةً إلى ذلك، تستخدم البُنُوك المتقدمة عموماً التّكنولوجيا لتقليل بصمتها الكربونية، مثل: استخدام الطاقة المتجددة في مراكز البيانات، وتطوير تطبيقات للهاتف المحمول لتشجيع عملائها على تبني سلوكيات مُستدامة، كما تقوم بتوعية العملاء والموظفين حول أهمية مكافحة تغير المناخ، وتشجيعهم على اتخاذ إجراءات تحدّ من تأثيرهم البيئي، ليتجلّى لنا الأدوار العديدة لهذه البُنُوك بدءاً من تمويل المشاريع الخضراء؛ كمشاريع الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية والرياح، والطاقة الكهرومائية)، والزراعة الذكية، وإدارة المياه المُستدامة، والتّكنولوجيا النّظيفة، ثم إدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ عبر تقييمها وإدارتها وتحديد مدى تأثيرها على استثماراتهم وقروضهم، وأيضاً تعزيزها للاستثمار المُستدام، حيث تقدّم منتجات مالية موجهة للاقتصاد الأخضر، مثل: القروض الخضراء، والسّندات الخضراء - التي تصدرها الدُول بمليارات الدولارات - وحسابات التّوفير للبيئة، وصناديق الاستثمار المُستدام، مُروراً بدعمها للإبتكار من خلال تمويل الأبحاث المُتخصّصة في تقنيات خفض الانبعاثات، كاحتجاز الكربون، وتحسين كفاءة الطاقة، وانتهاءً برفع درجة الوعي عبر تنظيم حملات توعية حول مخاطر التّغير المناخي وسُبل التّكيف معه، ومن هذه البُنُوك البارزة في هذا المجال بدأ «بنك إنجلترا»، و«البنك المركزي الأوروبي» اللذين قاما بدمج مخاطر المناخ في سياساتهما النّقدية، ورغم كل هذه الجهود المبذولة؛ لا تزال البُنُوك تواجه فجوةً بين التّعهدات المناخية والتّطبيق الفعلي الذي يتطلّب

لم تعد الاستدامة مجرد شعارات ترفعها البُنُوك في حملاتها التسويقية، بل أصبحت مبدأً استراتيجياً يُترجم عبر سياسات تمويلية صارمة

تمويلاتٍ بمليارات الرّيالات لتمويل المزارعين في المحافظات التي تغطى عليها الجانب الزراعي لري أراضيهم، مما قلّل من اعتمادهم على الدّيزل المكلف والمُلوّث للبيئة؛ وحقق نجاحاً كبيراً بالنّسبة لهم تمثّل في استصلاح أراضٍ جافة، وزيادة المساحات المزروعة؛ الأمر الذي أدّى إلى تحسين الإنتاجية بنسبة تصل إلى (40%) في هذه المناطق. (3) تسهم تدخلات البُنُوك في خلق آلاف من فرص العمل الجديدة، حصّص منها (25%) لفئة النّساء لدعم ريادة الأعمال النّسوية، وتنفيذ مشاريع تمكينية تعمل على تشجيع الاقتصاد الرّقمي الذي يُعزّز الكفاءة، ويقلّل الانبعاثات الكربونية.

(4) قامت هذه البُنُوك بالتّنفيد المرحلي لعملية التّحول الرّقمي وتعزيز الشّمول المالي والاستدامة، وإن كان ذلك ليس بالمستوى المطلوب (100%)؛ إلا أنه حقّق الشّيء الكثير؛ فقد أطلقت هذه البُنُوك العديد من الخدمات والمنتجات الرّقمية التي تقلّل من الاعتماد على المعاملات الورقية، وتقلّل أيضاً من الحاجة إلى التّقل إلى فروعها التّقليدية، ويعزّز وصول خدماته إلى المناطق النّائية.

(5) تساهم المسؤولية الاجتماعية لهذه البُنُوك في مجال التّغير المناخي، وأخرها مبادرة دعم المتضررين من كارثة السيول في محافظات الحديدة وتعز، وشبوة وغيرها في عام 2024.

خلاصة :

في الأخير.. تبقى الخلاصة هي أن البُنُوك اليمنية قد لا تكون رائدة بكل ما تحمله هذه الكلمة من معاني وقيم؛ ولكنها تُساهم وتبذل جهوداً ملموسة في مجال مكافحة التّغير المناخي، خاصةً عبر قيامها بالتّحول الرّقمي وتمويل المشاريع الصّديقة للبيئة، لتُعتبر نموذجاً مثالياً جديراً بالاهتمام والدراسة، ويظهر من تجاربها القُدرة والإمكانية للتّوظيف الإبداعي للموارد المحدودة في مواجهة أكبر الكوارث العالمية التي يتعرّض لها بلدٌ مُتدني الاقتصاد، بل وتفتقر فيه البُنُوك للقوانين والمبادئ التّوجيهية التي تدعم التّمويل المُستدام ومكافحة التّغير المناخي... إلخ.

*كاتب وباحث اقتصادي

منها تعزيز دورها وتضافر جهودها مع الحكومات والمنظمات الدّولية لخلق إطارٍ تنظيميٍّ واضح، يقوم على تحفيز الاستثمار الأخضر، ومواجهة المخاطر المناخية بشكلٍ استباقي.

التّغير المناخي في سياسات البُنُوك اليمنية.. (دراسة حالة)

في خضم واقع اليمن العاصف، يبقى السّؤال: هل يمكن للبُنُوك اليمنية العاملة في بلدٍ مُنهك سياسياً واقتصادياً واجتماعياً أن تلهم العالم بأساليب جديدة لمواجهة التّغير المناخي؟! والإجابة ربما تكمن في تفاصيل المشاريع الصّغيرة التي تُعيد الأمل لليمنيين، وتثبت أن الاستدامة ليست رفاهية، بل ضرورة للبقاء، حيث تعمل معظم البُنُوك اليمنية في ظلّ واحدة من أصعب البيئات الاقتصادية عالمياً، تجتمع فيها آثار الحرب المُدمّرة مع تفاقم الكوارث المناخية، كالفيضانات المتكررة، وارتفاع درجات الحرارة، التي دُمّرت نحو (30%) من الأراضي الزراعية خلال عامٍ واحد، ورغم ذلك، تحاول هذه البُنُوك العمل على وضع بصماتها في مواجهة هذا التّغير المناخي من خلال العديد من الأدوات والخطوات منها:

(1) دعم المشاريع الصّغيرة والمتوسطة عبر تمويل مبادرات تكيفية بسيطة، مثل أنظمة الرّي الحديثة (التّقطيط) أو تخزين المياه الجوفية، التي قد تُخفّف من آثار الجفاف، وبالتالي تُخفّف الآثار البيئية للتّغير المناخي، وتقديم قروض ميسّرة، مثل قروض توفير البذور المقاومة للجفاف، والمعدات الزراعية الصّديقة للبيئة، وغيرها.

(2) دعم القطاع الزراعي من خلال التّمويل بمضخات المياه العاملة بالطاقة الشمسية، حيث تقدّم هذه البُنُوك

دعم البنوك

اليمنية للمشاريع الصغيرة

والمتوسطة توجه ناجح

يعيد الأمل لليمنيين،

ويثبت أن الاستدامة ليست

رفاهية، بل ضرورة للبقاء

كيف تسهم الإدارة السليمة للنفايات الطبية في تحقيق بيئة مستدامة؟

تشمل النفايات الطبية الضمادات: الأدوات الحادة مثل الحقن والإبر وقطع الزجاج، المخلفات المعدية مثل الأنسجة والمواد الملوثة بالدم مثل الماسح والضمادات، المواد الكيميائية الخطرة، المخلفات الصيدلانية مثل الأدوية المنتهية الصلاحية، المزارع المخبرية، الأنسجة البشرية، الدم والإفرازات البدنية وغيرها.

66

• اللون الأسود: لتمييز المخلفات العادية (غير الخطرة).

ملاحظة: قد يوجد ضمن الصبغات مواد معدنية ثقيلة مثل الكاديوم. ووفقاً للتقديرات، يمكن أن ينتج سرير مستشفى واحد ما بين 5.8 كجم و 10.4 كجم من المخلفات الطبية يومياً. تمثل مخلفات الرعاية الصحية الخطرة منها (10 - 25 %). طرق التخلص من النفايات الطبية:

1. المكبات المفتوحة (Open Dump) فأنها تستعمل بكثرة في دولنا العربية ولها مضار صحية وبيئية كبيرة وهي تعتمد على تجميع النفايات في شكل أكوام في ساحات خارج التجمعات السكنية ويتم حرق النفايات بين الفينة والأخرى لاستيعاب المزيد من النفايات.

2. الردم (الطمر): Sanitary Landfills من أقدم الطرق المتبعة وإلى الآن لا توجد مخاطر من استعمال طريقة الردم للمخلفات الطبية والبيولوجية إذا تمت إجراءات الردم بطريقة صحيحة وآمنة، وهي طريقة مثالية لدول العالم الثالث، ولكن لا يفضل استعمالها في حالة المخلفات الطبية.

3. الردم (الطمر) الصحي: هي طريقة تستعمل لردم النفايات الصلبة ويحتاج موقع الردم للمواصفات هندسية خاصة بعد دراسة جيولوجية للموقع بحيث تضمن عدم الإضرار بالبيئة عن طريق تسرب سوائل الناتجة من تحليل النفايات للمياه الجوفية، والطريقة تعتمد على رص النفايات الصلبة لاستيعاب أكثر كمية ولتقليل النفاذية وتغطية النفايات يومياً بترية طينية عازلة وغير منفذة.

4. التعقيم بالحرارة الجافة (Dry Heat Sterilisation): استخدام الفرن الساخن بدرجات حرارة عالية لمدة زمنية طويلة، وهذه الطريقة تحتاج لأفران مزودة بتجهيزات مراقبة للعملية بأكملها ومع وجود مؤشرات خاصة داخل المخلفات الطبية لمعرفة جودة التعقيم ولا يمكن استعمالها للكميات الكبيرة.

5. التعقيم الكيميائي (Chemical Disinfection): وهي طريقة فعالة إذا ما أجريت بصورة سليمة وتكلفتها تعتمد على نوع الكيماويات المستعملة، فقط تتطلب فنيين ذو خبرة عالية وتتطلب مقاييس ومعايير كبيرة في الوقاية من أضرارها للأفراد والبيئة وعبئها في أنها غير صالحة لبعض النفايات الكيميائية.

6. التعقيم بالحرارة الرطبة (Steam Sterilisation): طريقة آمنة للبيئة وأقل تكلفة في التشغيل وتحتاج لفنيين مؤهلين، وهي طريقة يتم بها تعريض المخلفات لبخار مشبع تحت ضغط عالي داخل أحواض خاصة مغلقة



إعداد أ.د. فضل علي النزيلى*

هذه النفايات تحتوي على كائنات دقيقة يُحتمل أن تكون ضارة ويمكن أن تصيب بعدواها المرضى الراقيدين في المستشفيات والعاملين الصحيين وعامة الجمهور. وقد تشمل المخاطر المحتملة الأخرى الكائنات الحية الدقيقة المقاومة للأدوية التي تنتقل من المرافق الصحية إلى البيئة. ولذلك فإن عملية التخلص السليم من تلك النفايات في بلادنا تقتضي تبني استراتيجية الإدارة المستدامة لتنفيذ محطات معالجة قليلة الكلفة باستخدام المواد المحلية وتشغيلها بواسطة الكوادر اليمنية وتمويلها من قبل البنوك التجارية ليتم توطين التكنولوجيا الملائمة للحفاظ على البيئة وتوفير فرص عمل. ويشترط أن يتم تشغيل هذه المحطات لمعالجة النفايات الطبية بالطرق التي تضمن القضاء على الجراثيم والفيروسات الفتاكة، والتقليل من حجم التلوث وحماية البيئة في آن واحد، إضافة إلى تكثيف المنظومة القانونية الخاصة بتسيير نفايات النشاطات العلاجية وهو ما يضمن بيئة سليمة وتنمية مستدامة.

وتتطلب الإدارة المستدامة للنفايات الطبية بيئة مستدامة، تطبيق استراتيجيات تقوم على الفرز والتقليل والمعالجة الآمنة بيئياً، مع التركيز على تدريب الموظفين، وتطوير بنية تحتية قوية، وتبني تقنيات حديثة مثل التعقيم بالبخار والميكروويف إضافة إلى الحرق الآمن.

كما تحتاج المنظومة إلى توفير تدريب مستمر للعاملين حول المخاطر والتوعية وكيفية التعامل السليم مع النفايات الطبية، الامتثال للمعايير واللوائح الوطنية والدولية المتعلقة بإدارة النفايات الطبية، تشجيع المؤسسات الصحية على شراء منتجات تنتج الحد الأدنى من النفايات وتكون أكثر أماناً بيئياً.

التخلص الآمن من النفايات الطبية

إنشاء منظومة متكاملة تشمل جميع جوانب إدارة النفايات، من الجمع إلى التخلص النهائي.

النقل والتخزين:

توصيات منظمة الصحة العالمية:

• اللون الأصفر: لتمييز المخلفات الناقلة للمدوى.
• اللون البني /الأحمر: لتمييز مخلفات المواد الكيماوية ومخلفات الأدوية.





تسمى Autoclave لها مواصفات عالمية متفق عليها، بحيث يسمح للجبار إلى النفاذ واختراق كل المخلفات وتكون هذه الأحواض مقاومة وصامدة ضد الحرارة والضغط الناشئ عن عمليات التشغيل، الزمن ودرجة الحرارة للجهاز تعتمد على حجم والوزن الإجمالي للمواد المراد تعقيمها وتعتمد على نوعية الميكروبات ومقاومتها ضد البخار. 7. التخزين (Storage): طريقة تعتمد على تخزين المخلفات الكيميائية في خزانات مصنعة من مادة مقاومة للتآكل وهذه الطريقة تستعمل عادة مع المخلفات السائلة ولا ينصح باستخدامها لأضرار التي قد تنتج عنها على المدى الطويل.

8. التخلص عن طريق التغليف في كبسولات (Encapsulation): وهي طريقة بسيطة وأمنة وقليلة التكلفة، وتتم عن طريق وضع النفايات الطبية في صناديق أو حاويات من مواد بلاستيكية عالية الجودة (high-density polyethylene) أو براميل من الحديد ويضاف عليها مواد مثبته كأنواع من الرغوة البلاستيكية أو الرمل (bituminous sand) أو الصلصال وبعد جفاف المواد المضافة يتم إغلاقها نهائياً وترمى في المكبات. هذه الطريقة صالحة للمخلفات الطبية الحادة من الإبر والحقن وبعض المخلفات الطبية الصيدلانية، ولا ينصح بها للأنواع الأخرى ومن أهم مزايا هذه الطريقة الحد من العبث بالمخلفات الطبية الحادة بواسطة بعض الأشخاص في المكبات.

9. طرق التثبيت (Inertization): وهذه الطريقة تستعمل مع المخلفات الصيدلانية من أدوية منتهية الصلاحية وتتم بخلط النفايات مع الإسمنت والجير والماء بنسب معينة لإبطال مفعول تلك الأدوية والحد من انتشارها في البيئة، ومن عيوب هذه الطريقة أنها غير مجدية وفعالة مع المخلفات المعدية والمحتوية على الجراثيم.

10. الحرق (Incineration): وهذه الطريقة الأكثر انتشاراً في الاستخدام عالمياً خلال السنوات الماضية وما زالت كثيرة الاستعمال وتجرى أما بواسطة محارق ذات تقنية عالية أو مجرد الحرق المفتوح في الساحات.

دراسة حالة لوحدة معالجة في الحديدية وصعدة

قامت منظمة الصحة العالمية بتنفيذ وحدات للمعالجة والتخلص من النفايات الطبية التي يتم التخلص منها محلياً في مستشفيات من المستوى الثالث، وهما مستشفى الجمهوري في صعدة ومستشفى الثورة في الحديدية.

تتكون وحدة المعالجة مما يلي: محرق دي مونتفورت - مارك 8a، جهاز حرق على الإبر، جهاز يدوي/ ميكانيكي لتكسير الزجاج، حفرة النفايات العضوية، حفرة الرماد، حفرة الأدوات الحادة، حوض التنظيف والتعقيم المزود بأربعة صابير ماء وثلاثة مطهرات مثل الكلور، والديتول، والفور مالين، متصل بأربعة خزانات مياه على السطح من uPVC، وببارة لمياه الغسيل. تم تنفيذ وحدات المعالجة في عام 2018 وتسليمها لإدارة المستشفى بعد إجراء التدريب العملي بواسطة المقاول ولاحقاً من قبل مكتب منظمة الصحة العالمية في صنعاء، اليمن. تم تنفيذ الوحدات باستخدام مواد من السوق المحلي مع الجاجور المقاوم للحرارة وإسمنت مستورد لمقاومة درجات حرارة تتجاوز 600 درجة مئوية

قام كاتب هذا المقال كاستشاري بيئي لتقييم محطات المعالجة وخلال هذه المهمة تم تركيب مقياس حرارة رقمي في كل وحدة لتسهيل التحقق من أداء وكفاءة محرق ديمونتورت أثناء تشغيلها، والتأكد من أن درجة الحرارة تصل إلى أكثر من 600 درجة مئوية قبل البدء في تحميل وحرقت النفايات المعدية، مما من شأنه تجنب انبعاث الديوكسين إلى البيئة في غرفتي الاحتراق الأولى والثانية من خلال ثلاث مراحل للحرق وهي: التجفيف، التحلل الحراري، والاحتراق.

من خلال هذه الدراسة، اتضح أن تكلفة التشغيل تبلغ حوالي 600 دولار أمريكي شهرياً وتكلفة تنفيذ وحدة المعالجة تبلغ حوالي 35,000 دولار أمريكي، فإن التكلفة الإجمالية ستصل إلى حوالي 70,000 دولار أمريكي كتكلفة لتنفيذ وتشغيل وحدة المعالجة على اعتبار العمر الافتراضي لها خمس سنوات.

تتطلب الإدارة المستدامة للنفايات الطبية لبيئة مستدامة، تطبيق استراتيجيات تقوم على الفرز والتقليل والمعالجة الآمنة بيئياً

دور البنوك اليمنية في عملية التمويل الأخضر

تلعب البنوك اليمنية دوراً متزايداً في التمويل الأخضر من خلال تمويل مشاريع الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والطاقة الهجينة، وتوسيع المنتجات المصرفية الصديقة للبيئة، وتقديم الدعم للمشاريع الصغيرة التي تساهم في مواجهة تغير المناخ. كما تعمل بعض البنوك على جذب التمويل الدولي المتعلقة بالمناخ والاستفادة منها.

مجالات التمويل الأخضر

تمويل الطاقة المتجددة والهجينة: يقدم بنك اليمن والخليج وبنك الكريمي حلولاً لتمويل مشاريع الطاقة الشمسية والطاقة الهجينة للمنازل والمشاريع.

دعم المشاريع الخضراء الصغيرة: يركز بنك الأمل على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تستخدم التكنولوجيا والطاقة النظيفة. بنك الأمل: يتبنى منتجات وخدمات تمويل أخضر، ويهدف إلى التوسع في تقديمها للمشاريع الزراعية والطاقة البديلة، بالإضافة إلى أتمتة العمليات الداخلية للحد من الاستهلاك.

جمعية البنوك اليمنية والبنك المركزي: دعت توصيات ملتقى التنمية المستدامة إلى وضع توجيهات من البنك المركزي لتعزيز التمويل المستدام والتحول إلى بنوك خضراء، وتوقيع اتفاقيات مع منظمات دولية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وفي ظل ما يشهده عالمنا من زيادة سكانية حادة، أدت بدورها إلى وجود طلب متزايد ومستمر على الرعاية الطبية - نحتاج إلى إيجاد طرق وأساليب جديدة أكثر ذكاءً واستدامة، للتعامل مع الكميات الكبيرة المتولدة من النفايات الطبية المختلفة.

وبغض النظر عن الاتجاه الذي سنتبعه لإدارة نفاياتنا الطبية، يجب أن نبدأ الآن -وليس غداً- في جعل عملية التخلص من النفايات الطبية أكثر استدامة، بما يحفظ البيئة والصحة العامة، ويمهد الطريق للأجيال القادمة: للتعامل مع نفاياتهم الطبية بالشكل الأمثل.

في النهاية، نؤكد على أهمية التعاون -محلياً وإقليمياً وعالمياً- بين مختلف الجهات المعنية والمؤسسات الصناعية والمجتمع العلمي، للعمل معاً على تعزيز البحث والابتكار في مجال الإدارة السليمة للنفايات الطبية، وتطوير حلول شاملة تضمن التعامل بشكل مستدام مع هذه النفايات.

*خبير مياه وبيئة- مركز المياه والبيئة بجامعة صنعاء

66 يقصد بالتمويل الأخضر: توجيه الموارد المالية نحو مشاريع تحافظ على البيئة وتدعم التنمية المستدامة وتحد من التغير المناخي، مثل الطاقة المتجددة، النقل المستدام، إدارة النفايات، والزراعة الذكية بيئياً، ويهدف بذلك إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد الطبيعية، وتقليل الانبعاثات الكربونية، وتشجيع الابتكار .. في هذا المقال المتواضع نحاول استعراض عدد من التجارب الدولية الناجحة في التمويل الأخضر والدروس المستفادة منها للدول النامية.

التطبيقات والتجارب الدولية الناجحة في التمويل الأخضر (دروس مستفادة للدول النامية)



الدروس المستفادة من التجربة

دمج المنتج الأخضر (ألواح شمسية، بطارية، إلخ) مع آلية دفع رقمية ميسرة. ضرورة وجود بنية تحتية للموبايل/ المدفوعات الرقمية. تقييم المخاطر والائتمان يجب أن يكون مبتكراً، ليس على أساس الضمان التقليدي فقط.

تجربة المغرب

جذب المغرب تمويلاً أخضراً (green financing) بقيمة USD 1.195 بليون في 2023، ما جعله الرابع أفريقياً من حيث حجم التمويل الأخضر. هذا الرقم يعكس التمويل الأخضر الوطني أو الجذب الخارجي، وليس فقط داخل القطاع المصرفي أو القروض البنكية. وينبغي النظر إلى أن "التمويل الأخضر" يشمل الكهرباء المتجددة، الطاقة الشمسية، إلخ. كذلك، على صعيد البنوك، مثلاً SAHAM Bank تلقت حزمة تمويل أخضر من Bank European Bank for Reconstruction and Development (EBRD) بقيمة €55 مليون لدعم القروض الخضراء للشركات الصغيرة والمتوسطة.

Bank of AfricaMorocco حصل قرضاً أخضراً من EBRD بقيمة €70 مليون لتعزيز الإقراض "الأخضر" في القطاع الخاص المغربي.

في تقرير 2025، يُذكر أن Barid Bank يوفر "Green Loans" لدعم مشاريع الطاقة المتجددة وترقية المنازل الصديقة للبيئة.



إعداد د. عيسى أبو حليقة*

التي أصبحت "خضراء" لدى KCB إلى 21.3% في 2024 من 15% في 2023.

ويشير تقرير FSD Kenya إلى أن إجمالي الإنفاق العام على المشاريع الخضراء في كينيا عام 2018/2017: بلغ نحو 108 مليار شلن كيني، أي ما يعادل تقريباً 1 USD مليار دولار أمريكي. وكذلك في عام 2019/2018: ارتفع هذا الرقم إلى 120 مليار شلن كيني، أي ما يعادل تقريباً 1 USD مليار دولار أمريكي أيضاً.

وتؤكد هذه المؤشرات أن القطاع المالي في كينيا يتجه بشكل متسارع نحو "الخضرة"، لكن لا تزال نسبة كبيرة من التمويل تأتي من الخارج، كما يلاحظ أن التمويل موجه إلى الطاقة المتجددة والمشاريع المتوسطة والكبيرة.

تجربة كينيا: نموذج "الدفع حسب الاستخدام" (PAYG) للطاقة الشمسية في كينيا، توجد تجارب بارزة تجمع الدفع عبر الهاتف المحمول + تمويل أجهزة/أنظمة طاقة نظيفة. مثلاً: M-KOPA Solar، التي تستخدم نموذج "pay-as-you-go" لنظام الطاقة الشمسية خارج الشبكة، مع الدفع عبر المحمول.

وفي كينيا أيضاً أصبح النمو السريع لخدمات الدفع عبرالهاتف منصة لتمكين الطاقة المتجددة وهناك عدة شركات تقدم أنظمة الطاقة الشمسية المنزلية بنموذج دفع يومي أو أسبوعي عبر الموبايل.

نموذج PAYG للطاقة الشمسية (M - K O P A).

انتشارمدفوعات الهاتف المحمول العالي (مثل M-PESA) ساعد كثيراً في توفير بنية رقمية لتمويل أخضر.

ووفقاً لتقارير حديثة فإن البنوك الكينية بدأت "تقييم مخاطر البيئة" ودمجها في محفظة القروض.

خلاصة التطبيق البنكي: يمكن للبنك أو التطبيق البنكي في كينيا أن يقدم خدمة "قرض تركيب ألواح شمسية - الدفع عبر التطبيق/الموبايل - تتبّع وفورات استهلاك الكهرباء/انبعاثات الكربون عبر التطبيق" كمنتج أخضر.

كينيا - بنك KCB Group

صرف البنك قروضاً خضراء بقيمة 53.2 بليون شلن كيني (400 USD-500 مليون) في 2024. وارتفعت نسبة محفظة القروض

غالباً ما تكون التطبيقات الرقمية الموجهة مباشرة للمستهلكين أقل وضوحاً في المصادر

(EBRD) نحو 175.5 USD مليون لدعم الـ SMEs في مصر ضمن برنامج التمويل الأخضر.

كل هذه الأرقام تشير إلى أن هناك تحول كبير في مصر نحو "التمويل الأخضر" على مستوى الدولة والميزانية العمومية، وليس فقط التمويل البنكي. وتُظهر التزاماً متزايداً بتحويل الاستثمارات العامة نحو المشاريع الصديقة للبيئة.

ووفق تقرير لـ Central Bank of Egypt (CBE)، فإن حوالي 75% من قطاع البنوك المصري أصبح "في خط" مع مبادئ التمويل المستدام (sustainable finance principles) حتى فبراير 2025.

وأشار تقرير لبنك Commercial International Bank (CIB) في مصر إلى أن "محفظة التمويل المستدام" لديه تمثل نحو 17% من إجمالي الإقراض المباشر في عام 2024.

وقدم برنامج European Bank for Reconstruction and Development (EBRD) 175 مليون ضمن برامج التمويل الأخضر.

وأطلق Al Baraka Bank Egypt تطبيقاً جديداً للهواتف المحمولة ضمن خطة التحول الرقمي 2023-2025.

أطلق بنك الإسكندرية "Personal Loan for Green Solar" لتمويل تركيب الألواح الشمسية، مع إمكانية متابعة حالة القرض

"منتجات صديقة للبيئة" مثل تمويل أجهزة كفاءة الطاقة أو سيارات هجينة، وذلك عبر قنواته البنكية الرقمية أيضاً.

Jordan Ahli Bank

يقدم البنك منتج التمويل الأخضر "Green Loan" بتمويل 0% فوائد، لمنتجات صديقة للبيئة.

ما يمكن استهلاكه: أطوال التطبيق البنكي يمكن أن يحتوي على "قسم التمويل الأخضر" أو "منتجات خضراء" ويمكن للمستخدم التقديم لها مباشرة من التطبيق، مع شروط مشجعة (مثلاً خصم أو فوائد منخفضة).

تجربة مصر

طوّرت مصر إطاراً للتمويل المستدام (green bonds وغيرها) عبر الجهات التنظيمية.

وفي السنة المالية 2023/2022، احتلت الاستثمارات الخضراء 40% من إجمالي الاستثمارات العامة، بقيمة 410 EGP مليون (16.7 USD مليون) تقريباً.

ووضعت الحكومة هدفاً بأن تصل نسبة الاستثمارات العامة المخصصة للمشاريع الخضراء إلى 55% من الإجمالي في السنة المالية 2026/2025 (637 EGP مليون / 12.9 USD مليون).

وخصص برنامج European Bank for Reconstruction and Development

وذكر أن تطبيقه البنكي قد شهد تحديثاً كبيراً 2025، مع إمكانية تقديم القروض من خلال التطبيق أو الرقمية.

لكن غالباً ما تكون التطبيقات الرقمية الموجهة مباشرة للمستهلكين أقل وضوحاً في المصادر (أي: تطبيق بنكي للتمويل الأخضر كموديل مستقيم أقل من "قرض أخضر" أو "خط تمويل بنك للبنوك" أو "تمويل للشركات").

يعني ذلك: فرصة كبيرة لتطوير تطبيقات متخصصة (البنك - العميل - المنتج الأخضر) في هذه المناطق.

تجربة الأردن

في الأردن: تم إطلاق برنامج "Greening Financial Systems" بالشراكة بين European Investment Bank EIB و Central Bank of Jordan لتدريب البنوك الأردنية على إدارة مخاطر المناخ والتمويل الأخضر.

وتم إعداد استراتيجية التمويل الأخضر في الأردن بالتعاون بين البنك المركزي الأردني ومؤسسة التمويل الدولية وبنك الاستثمار الأوروبي.

أمثلة على المبادرات والإنجازات

إطلاق استراتيجية التمويل الأخضر 2023-2028 في تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

شراكة مع European Investment Bank EIB - ضمن برنامج «Greening Financial Systems» لدعم البنك المركزي الأردني في إدماج المخاطر المناخية، وتطوير منتجات التمويل الأخضر.

إصدار البنك الخاص Jordan Kuwait Bank لسند أخضر (green bond) الأول في الأردن، بدعم من International Finance Corporation IFC بقيمة حوالي 50 مليون دولار، موجهة لمشاريع كالأطاقة المتجددة والبنية التحتية منخفضة الكربون.

في القطاع المصرفي: إقامة منتدى "التمويل الأخضر والمستدام" لدى Association of Banks in Jordan كمنصة سنوية لتعزيز الحوار بين البنوك والمشرفين والمجتمع المدني نحو التطبيقات العملية للتمويل الأخضر.

Arab Bank - Jordan

أطلق تطبيق "Arabi Mobile" في 2018، مع وظائف متقدمة، وإن لم يكن موجهاً خصيصاً للتمويل الأخضر لكنه يُعد مثلاً للتحول الرقمي البنكي.

يمكن للبنك أن يطور في تطبيقه ميزة "منتج قرض أخضر" - مثلاً قرض لتركيب طاقة شمسية منزلية، أو لتحسين كفاءة مبنى، مع واجهة دفع وإدارة رقمية - والنقطة المهمة هي أن البيئة التنظيمية بدأت تسمح بهذا.

البنك يعرض ضمن منتجاته "Environmentally Friendly Products" أي

الأدوات والمنهجيات المستخدمة في التجارب الدولية الناجحة

م.	الدولة	النتائج	الأدوات	النتائج
1	الاتحاد الأوروبي	تمثل الاتحاد الأوروبي خطة التمويل المستدام منذ 2018	نظام التصنيف الأوروبي للأنشطة المستدامة (Taxonomy EU) لتحديد المشاريع المؤهلة كأشياء خضراء	تعبئة مليارات اليورو مشاريع الطاقة المتجددة والمباني الخضراء
2	الصين	تم إدخال التمويل الأخضر في السياسات الوطنية منذ 2016	إلزام البنوك بتمويل المشاريع البيئية بنسب محددة من محافظها الائتمانية دعم السندات الخضراء لتطوير الطاقة الشمسية والرياح والبنوك الكهربائية إنشاء المركز الوطني للتمويل الأخضر لتنسيق الجهود الحكومية وللخاصة	أصبحت الصين أكبر سوق للسندات الخضراء عالمياً تمويل أكثر من 1.8 تريليون دولار أمريكي لمشاريع الطاقة النظيفة
3	ألمانيا	بنك التنمية الألماني (KfW) من أبرز المؤسسات المُنظمة للتمويل الأخضر عالمياً	قروض بفوائد منخفضة للمباني الموفرة للطاقة والطاقة المتجددة برامج تمويل لتحول المصانع إلى أنظمة إنتاج نظيفة	تمويل سنوي يتجاوز 70 مليار يورو لمشاريع خضراء خفض الانبعاثات الكربونية في القطاعات الصناعية والسكنية
4	بريطانيا	إطلاق أول سندات خضراء سيادية عام 2021	إنشاء معهد التمويل الأخضر (Finance Green Institute) لدعم الاستثمارات المستدامة تشجيع البنوك على دمج معايير البيئة والمناخ في قرارات الإقراض	زيادة الاستثمارات في مشاريع النقل المستدام والطاقة المتجددة تحفيز القطاع الخاص على تبني التمويل الأخضر
5	كينيا	التركيز على التمويل الأخضر في قطاع الطاقة الريفية	تخصيص التمويل للبنك لأشياء خضراء إنشاء صندوق كينيا للطاقة المتجددة بتمويل من البنك العالمي دعم المشاريع الصغيرة في الطاقة الشمسية المنزلية والزراعة المستدامة	أكثر من 80% من الكهرباء في كينيا تأتي من مصادر متجددة تحسين سبل المعيشة في المناطق الريفية من خلال مشاريع الطاقة النظيفة

مقترح إعداد است

أولاً: المقدمة:

تأتي استراتيجية التمويل الأخضر المستدام في اليمن استجابةً للتحديات الاقتصادية والبيئية التي تواجه البلاد، وفي إطار الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، تعزيز المرونة الاقتصادية، ودعم التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون. وتهدف الاستراتيجية إلى حشد الموارد المالية المحلية والدولية لتمويل مشاريع صديقة للبيئة، وتطوير إطار مؤسسي وتشريعي محفّز للاستثمار الأخضر.

ثانياً: التمويل الأخضر الشامل (إطار المفاهيم):

يوجد ترابط كبير بين كل من تغير المناخ والتدهور البيئي والاستبعاد المالي. إن الفئات السكانية الأكثر عرضة لتغير المناخ والتدهور البيئي معرضة أيضاً لخطر الاستبعاد المالي. لذا فقد أصبح الأفراد من ذوي الدخل المحدود والمزارعون من أصحاب المزارع الصغيرة على هامش النظام المالي فعلياً. كما أن معيشتهم أكثر عرضة للمخاطر البيئية والمناخية مقارنة بالقطاعات الأخرى. وتحتاج المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلا أنها تواجه عقبات إلى التمويل المناسب لزيادة قدرتها على مواجهة الصدمات البيئية وتبني تكنولوجيا صديقة للبيئة أكبر في الحصول على التمويل اللازم من خلال النظام المالي الرسمي مقارنة بالشركات الكبرى. وتبرز أهمية التمويل الأخضر الشامل بشكل كبير بالنسبة للجهات الفاعلة في أسفل الهرم الاقتصادي. حيث أن الأفراد من ذوي الدخل المحدود والمجتمعات الريفية والنساء والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أكثر عرضة للمخاطر المرتبطة بالمناخ والاستبعاد المالي. ومن جانب آخر، فإن المؤسسات المالية التي تقدم خدماتها إلى تلك الفئات تحتاج إلى المساعدة في إدارة وتخفيف آثار التعرض للمخاطر المرتبطة بالمناخ، وتقليل تكلفة العناية الواجبة المرتبطة بالمناخ والبيئة، وتوفير التمويل الأخضر بأسعار معقولة. وسيعمل البنك المركزي اليمني مع المؤسسات المالية من أجل تخفيف المخاطر، وخفض التكاليف المتعلقة بالمعلومات، وتعزيز التمويل الأخضر بكلفة معقولة لضمان عدم استبعاد القطاعات الاقتصادية المهمشة والمحرومة من الحصول على الخدمات والمنتجات المالية، وبالتالي تعزيز التحول العادل نحو الاقتصاد المستدام.

التحكم. وهذا يجعل المنتج مكملاً وليس فقط "قرض".

7. البيئة التنظيمية: تأكد من أن البنك أو التطبيق يعمل ضمن إطار تشريعي يدعم التمويل الأخضر، وأن هناك حوافز أو دعم (مثل البنوك المركزية التي تشجّع التمويل الأخضر) كما في الأردن والمغرب.

التوصيات والمقترحات

إعداد خطه استراتيجية لدعم وتنمية قطاع الطاقة الخضراء المتجددة والمستدامة في اليمن.

- تأسيس صندوق دعم لقطاع الطاقة الخضراء في اليمن بدعم من الحكومة والقطاع الخاص والمناحيين الدوليين.

- إنشاء منصة إلكترونية رقمية أو تطبيق إلكتروني خاص بالتمويل الأخضر يضم البنوك التجارية والإسلامية وبنوك التمويل الأصغر وشركات الطاقة الخضراء في اليمن والموردين وتجار الجملة والتجزئة إلخ.

- إصدار دليل/ تصنيف وطني للمشاريع الخضراء (Green Taxonomy) لتحديد ما يُعتبر "أخضر" وما المؤهلات، لتسهيل التمويل.

تطوير منتجات مالية خضراء موجهة أكثر (قروض، سندات، ضمانات) ضمن البنوك والمؤسسات المالية المحلية.

- إدماج مخاطر المناخ في الرقابة المصرفية: البنوك تحتاج تضمين مخاطر المناخ ضمن نموذج المخاطر الائتمانية، وإفصاح واضح.

- رفع التوعية وبناء القدرات لدى المصارف والمؤسسات، وكذلك لدى المستفيدين من التمويل الأخضر (أفراد، شركات).

التوسع في الشراكات الدولية والإقليمية لاستقطاب التمويل التقني والمالي للخضرة، مثل الشراكة مع EIB و IFC.

- عقد مؤتمر المناحيين الدوليين لدعم قطاع الطاقة الخضراء في اليمن.

فرض ضرائب إضافية على الشركات التجارية والمصانع التي لا تستخدم منظومة الطاقة الخضراء.

- منح حوافز ضريبية للمحلات التجارية والشركات والمصانع التي تعمل بنظام الطاقة الخضراء.

- تخصيص نسبة لا تقل عن 40% من إجمالي محفظة التمويلات في البنوك مخصصة لتمويل قطاعات ومشاريع الطاقة الخضراء المتجددة والمستدامة.

- إلزام البنوك بتقديم قروض بفوائد مخفضة لجميع العملاء (أفراد - شركات - محلات تجارية - مزارعين - مصانع) للحصول على تمويلات الطاقة الخضراء.

- إلزام البنوك بعمل برامج تمويل لتحويل المصانع إلى أنظمة إنتاج نظيفة.

إصدار البنك المركزي لسندات خضراء ل- دعم مشاريع خفض الانبعاثات الكربونية والحفاظ على البيئة وحماية المناخ.

*مستشار تطوير الأعمال والتنمية الاقتصادية المستدامة

من خلال "Mobile Banking Application".
QNB AlAhli

أطلق برنامج "green retail financing" بالتعاون مع European Bank for Reconstruction and Development (EBRD) لدعم شراء منتجات صديقة للبيئة. ويقدم التطبيق خدمات مصرفية إضافة إلى قروض للتمويل الأخضر.

فرص التمويل الأخضر في اليمن

هناك إمكانية لجذب الاستثمار الدولي في الاقتصاد الأخضر الأردني (طاقة متجددة، كفاءة، مياه، نقل نظيف) من خلال تطوير المنتجات المالية الخضراء في اليمن وكذلك تأسيس سوق للأوراق المالية الخضراء ضمن سوق الأوراق المالية في اليمن. دور القطاع المالي الكبير كـ "محفّز" للانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون، من خلال القروض، الضمانات، المنتجات الخضراء.

الربط بين الشمول المالي والمناخ: بدعم المشاريع الصديقة للبيئة يمكن إشراك فئات أوسع (مؤسسات صغيرة، أفراد)، ما يعزّز التنمية المستدامة.

توصيات بخصوص إنشاء تطبيق رقمي للتمويل الأخضر

1. ابدأ بتجزئة المنتج الأخضر: التمويل الأخضر ليس دائماً قرض كبير للمؤسسات فقط، بل يمكن أن يكون منتجاً صغيراً للمستهلكين: تركيب ألواح شمسية، استبدال أجهزة تكييفها أقل، ترقية عزل مبنى، شراء سيارة كهربائية، تحسين كفاءة الطاقة في المنزل، إلخ.

2. دمج المدفوعات الرقمية: تأكد أن التطبيق البنكي يسمح بسهولة الدفع/التقسيت (أقساط أسبوعية أو شهرية) عبر الهاتف أو المحفظة الرقمية، لتسهيل وصول المستهلكين ذوي الدخل الأقل.

3. استخدام بيانات الأداء أو الكفاءة: مثلاً التطبيق يعرض "كم وقّرت من استهلاك الكهرباء/الكيروسين/الانبعاثات الكربون؟" هذا يعطي للمستخدم قيمة مضافة، ويزيد التزامه، ويساعد البنك في تسويق المنتج الأخضر.

4. تقييم الائتمان المبتكر: بدلاً من الضمان التقليدي فقط، يمكن استخدام سلوك الدفع عبر التطبيق، أو بيانات استهلاك الطاقة، أو سجل الاستخدام الرقمي، كعناصر تقييم. النموذج الكيني للـ PAYG يُعد مثلاً.

5. التوعية والواجهة البسيطة: كثير من المستخدمين في الدول النامية قد لا يكونوا معتادين على "قروض خضراء" - لذا التطبيق ينبغي أن يُبسّط المفهوم ("احصل على نظام طاقة شمسية بتقسيت صغير عبر هاتفك") ويشرح الفوائد البيئية/المالية.

6. الشراكة مع الجهات التقنية/الطاقة: قد يحتاج البنك لشريك لتزويد المعدات (ألواح شمسية، بطاريات، إلخ) أو لتوفير البيانات/



يشهد القطاع المالي والمصرفي تحولاً استراتيجياً عميقاً يهدف إلى مواءمة الأهداف المالية مع الضرورات البيئية والاجتماعية العالمية. ويُعد التمويل الأصغر أداة حاسمة ليس فقط في تحقيق الشمول المالي، بل أيضاً في دعم جهود التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، خصوصاً في المجتمعات الأكثر هشاشة كاليمن.. يركز هذا التقرير على تحليل التجربة الرائدة لبنك الأمل للتمويل الأصغر في تمويل حلول الطاقة الشمسية والزراعة المستدامة، مع تقييم منهجي لأثرها والأطر التنظيمية اللازمة لتعميمها.



خالد العجي *

بنك الأمل للتمويل الأصغر تجربة ناجحة في دعم الاقتصاد الأخضر (الطاقة الشمسية والحفاظ على البيئة)

يمتلك بنك الأمل للتمويل الأصغر قاعدة عملاء وشبكة علاقات واسعة أهله للعب دور محوري في دعم مشاريع الطاقة النظيفة

أولاً، بناء القدرة على الصمود والتكيف

تصميم منتجات تمويلية خضراء مخصصة لدعم الممارسات الزراعية المستدامة وتمويل أنظمة الري الحديثة، والتي تساهم مباشرة في تعزيز مصادر دخل العملاء وتنويعها ورفع مستوى مدخراتهم. هذا النهج لا يقتصر على بناء "شبكة أمان" للعميل تمكنه من استيعاب الصدمات المناخية والظواهر الجوية المتطرفة، بل هو أيضاً ركيزة أساسية في استراتيجية البنك لإدارة المخاطر عبر الحد من مخاطر الائتمان المرتبطة بالكوارث المناخية.

ثانياً، الإسهام في التخفيف من الانبعاثات الكربونية

يمتلك البنك ميزة تنافسية تتمثل في شبكة علاقاته الواسعة وقاعدة عملائه، مما يؤهله للعب دور محوري في دعم مشاريع الطاقة النظيفة، كتوسيع نطاق تمويل حلول الطاقة الشمسية للمنازل والمزارع، وتمويل وسائل النقل النظيفة. وعلى الصعيد المؤسسي، يلتزم البنك بتسريع وتيرة التحول الرقمي المسؤول لتعزيز الشمول المالي بالتوازي مع السعي لتحسين كفاءة استخدام الموارد والتحول التدريجي نحو الطاقة المتجددة في مرافقه وفروعه.

التجربة الرائدة لبنك الأمل في تمويل الطاقة الشمسية
أزمة الطاقة كفرصة للتحول المستدام

لم تعد الطاقة الشمسية ترفاً، بل أصبحت ضرورة اقتصادية

الأطر والتوجهات الاستراتيجية للتحول الأخضر

التحول النموذجي: من الاستدامة المالية إلى المحصلة النهائية الثلاثية

كان مفهوم "الاستدامة" في قطاع التمويل الأصغر يُستخدم تاريخياً ليشير بشكل ضيق إلى قدرة المؤسسات المالية على الاستمرار من الناحية المالية. ومع تطور الوعي بالمخاطر البيئية والاجتماعية، اتسع نطاق هذا المصطلح في السنوات القليلة الماضية ليشمل الأداء الاجتماعي. وقد أضاف التركيز المتزايد على التمويل المسؤول اليوم الأثر البيئي كعامل أساسي في تقييم نجاح هذه المؤسسات. ويتبنى بنك الأمل إطاراً شاملاً يُعرف باسم "المحصلة النهائية الثلاثية"، يركز على ثلاثة محاور متكاملة هي: الأرباح، والتي تعني الحفاظ على الاستمرارية المالية للبنك؛ والأشخاص، أي السعي لتحقيق المصالح الاجتماعية لأصحاب المصلحة المباشرين؛ والكوكب، والذي يشير إلى حماية البيئة.

ويتوافق هذا التوجه الحديث للبنك مع تعريف التنمية المستدامة للجنة برونتلاند (1987م)، حيث يركز على تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها. هذا التحول يعد استجابة ضرورية للتهديد المتسارع للبيئة البشرية، ويسلط الضوء على حقيقة أن التمويل الأخضر أصبح توجهاً عالمياً نحو التنمية المستدامة.

الأهداف الاستراتيجية للتمويل الأصغر الأخضر: التكيف مع
تغير المناخ والتخفيف من آثاره

تتمحور استراتيجية بنك الأمل للتمويل الأصغر حول تحقيق هدفين استراتيجيين متكاملين لمواجهة تحديات تغير المناخ: تعزيز قدرات التكيف (Adaptation) والمساهمة الفعالة في جهود التخفيف (Mitigation).

لتحقيق التوسع المستدام في التمويل الأخضر، يركز البنك على نهج مبتكر يشمل تصميم منتجات ذكية وإدارة استباقية للمخاطر

التحديات الشاملة التي تواجه تعميم التمويل الأخضر في السياق اليمني

على الرغم من الأهمية الحيوية للتمويل الأخضر كأداة لتحقيق الصمود والتنمية المستدامة في اليمن، إلا أن توسيع نطاقه وتعميمه يصطدم بمجموعة من التحديات العميقة والمتشابكة التي تفرضها البيئة التشغيلية شديدة التعقيد في البلاد. يمكن تصنيف هذه التحديات ضمن أربعة محاور رئيسية:

1. **التحديات الاقتصادية والمالية**
 - ضعف القدرة الشرائية وارتفاع التكلفة الأولية.
 - تقلبات أسعار الصرف والتضخم.
 - محدودية خطوط التمويل الميسرة للمؤسسات المالية.
2. **التحديات الفنية وسلاسل الإمداد**
 - فجوة المهارات الفنية وضمان الجودة.
 - هشاشة سلاسل الإمداد ومخاطر السوق.
3. **التحديات المعرفية والاجتماعية**
 - محدودية الوعي بالجدوى الاقتصادية طويلة الأمد.
 - أولويات الإنفاق في ظل الأزمة.
4. **التحديات التنظيمية والبيئية التشغيلية**
 - غياب السياسات الحكومية الداعمة.
 - المخاطر المناخية المتزايدة.

الحلول المقترحة: بناء منظومة متكاملة للتمويل الأخضر في اليمن
للتغلب على التحديات الراهنة، يقود البنك نهجاً استراتيجياً متكاملاً لا يقتصر على توفير التمويل، بل يهدف إلى بناء منظومة مستدامة تدعم الاقتصاد الأخضر في اليمن. تركز هذه الرؤية على أربعة محاور أساسية:

- تصميم حلول تمويلية مبتكرة وميسرة.
- تعزيز معايير الجودة وإدارة المخاطر الفنية عبر الشركاء.
- قيادة جهود التوعية وتحفيز الطلب.
- المساهمة في بناء بيئة تنظيمية داعمة.

وختاماً..

تؤكد التجربة الرائدة لبنك الأمل في دعم الاقتصاد الأخضر، وخصوصاً في مجالي الطاقة الشمسية والزراعة المستدامة، أن التمويل الأخضر قد تجاوز كونه مجرد مسؤولية اجتماعية بل أصبح استراتيجية أساسية لإدارة المخاطر وتعزيز الاستدامة المالية للمؤسسات العاملة مع الفئات الأكثر عرضة للتأثر بتغير المناخ في اليمن. ويمكن تلخيص ذلك في الآتي:

التمويل الأخضر كأداة لبناء الصمود: أثبتت التجربة أن تمويل حلول التكيف (مثل الري الحديث والطاقة الشمسية) لا يساهم فقط في حماية البيئة، بل يعمل بشكل مباشر على تعزيز استقرار دخل العميل وتحسين جودة حياته، مما يقلل من مخاطر الائتمان ويحسّن محفظة البنك ضد الصدمات المناخية.

أهمية وجود بيئة تنظيمية داعمة: لضمان استدامة وتوسيع نطاق التمويل الأخضر، لا بد من وجود أطر تنظيمية وسياسات وطنية تدمج المخاطر البيئية والمناخية، وتحفز القطاع المالي على توجيه رؤوس الأموال بكفاءة نحو المشاريع التي تدعم الاقتصاد الأخضر. ضرورة الربط بين التمويل وضمان الجودة: أظهرت تجربة البنك أن نجاح تمويل التقنيات الخضراء يعتمد بشكل حاسم على دمج آليات صارمة لضمان الجودة. هذا الربط لا يضمن فقط نجاح المشروع الفني للعميل، بل يحمي أيضاً المؤسسة المالية من مخاطر التعثر المحتملة.

* رئيس وحدة الاستدامة والعمل المناخي- بنك الأمل للتمويل الأصغر

واجتماعية حيوية. وقد أتاحت التطورات التكنولوجية العالمية، التي أدت إلى انخفاض تكلفة أنظمة الطاقة الشمسية، فرصة استراتيجية للبنك لتقديم حلول تمويلية مبتكرة. وتمكّن هذه الحلول عملاء البنك من التحول نحو مصدر طاقة نظيف وموثوق، وتحريرهم من التكاليف المرتفعة والتقلبات المستمرة لأسعار الوقود التقليدي.

نموذج البنك لتمويل الطاقة الشمسية

لواجهة هذا التحدي، طور البنك نموذجاً عملياً وفعالاً لتمويل مشاريع الطاقة الشمسية يعتمد على شراكة ثلاثية تضمن جودة الخدمة واستدامة التمويل. يربط هذا النموذج بين:

مورد معتمد لأجهزة الطاقة: يلتزم بتوفير منتجات عالية الجودة، إضافة إلى خدمات التركيب والصيانة، مما يضمن للعميل الحصول على نظام فعال ومستدام.

بنك الأمل للتمويل الأصغر: يقوم بتصميم منتجات تمويلية ميسرة، وتقييم العملاء وتحديد أهليتهم، وإدارة المخاطر لضمان نجاح العملية. **العميل (الأُسرة أو صاحب المشروع):** المستفيد النهائي الذي يحصل على نظام الطاقة الجديد، ويتمتع بفوائده الاقتصادية والاجتماعية. وقد أطلق البنك، ضمن مبادرته للصيرفة الخضراء، منتجات تمويلية متخصصة تلبي احتياجات السوق اليمني، أبرزها تمويل أنظمة الطاقة الشمسية للمنازل والأنشطة التجارية والزراعية، وتمويل مضخات الري التي تعمل بالطاقة الشمسية.

الابتكار في تصميم .. تمويلات الطاقة الشمسية وإدارة المخاطر

لتحقيق التوسع المستدام في التمويل الأخضر، يركز البنك على نهج مبتكر يتجاوز تقديم القروض التقليدية، ليشمل تصميم منتجات ذكية وإدارة استباقية للمخاطر الفنية والبيئية والاجتماعية.

يمكن الابتكار الأول في تصميم منتجات تمويلية مرنة تتناسب مع التدفقات النقدية للعملاء. حيث يتم تصميم منتجات تمويل الطاقة الشمسية بحيث تحل الأقساط الشهرية الميسرة محل النفقات المرتفعة التي كان يدفعها العميل لتحويل التكلفة إلى استثمار يمتلكه العميل. أما الابتكار الجوهري فيمكن في بناء إطار متكامل لإدارة المخاطر. وإدراكاً من البنك لحقيقة أن نجاح التمويل المستدام يعتمد على إدارة شاملة للمخاطر، فقد طور نموذجاً يجمع بين ضمان الجودة الفنية والامتثال للمعايير البيئية والاجتماعية:

على المستوى الفني: يعتمد البنك على الشراكة مع موردين معتمدين وموثوقين لضمان جودة المعدات وكفاءة التركيب. هذا الإجراء يحمي استثمار العميل ويقلل من مخاطر التعثر الناتجة عن الأعطال الفنية.

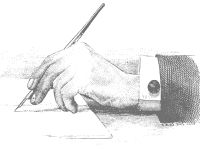
على المستوى البيئي والاجتماعي: يطبق البنك إطاراً مؤسسياً قوياً من خلال "الدليل الإرشادي لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية". وقبل تمويل أي مشروع، يتم استخدام أدوات العناية الواجبة لتقييم المخاطر المحتملة، مما يضمن أن الأنشطة الممولة لا تضر بالبيئة أو المجتمع.

التمويل الأصغر لدعم الممارسات البيئية في الزراعة وكفاءة المياه

منتجات التكيف الزراعي في البنك
تتركز هذه المنتجات بشكل استراتيجي على تعزيز كفاءة استخدام المياه ودعم الممارسات الزراعية المستدامة. وتشمل الحلول التمويلية التي يقدمها البنك بشكل فعلي تمويل أنظمة الري الحديثة مثل الري بالتنقيط، ودعم مشاريع حصاد وتجميع مياه الأمطار وبناء السدود، إضافة إلى تمويل المدخلات الزراعية المستدامة كالبيذور المحسنة والمحميات الزراعية.

دور الشراكات في التمكين التقني وبناء القدرات

يدرك البنك أن التوسع في التمويل الأخضر يتطلب دعماً فنياً وتقنياً يتجاوز مجرد توفير رأس المال. لذلك، يعتمد البنك على بناء شراكات استراتيجية مع شركاء دوليين ومحليين لجذب التمويلات اللازمة لدعم مشاريع ومبادرات البنك، وبناء القدرات الفنية لفريق العمل، وجلب أفضل الممارسات العالمية وتكييفها مع السياق اليمني. إن هذا الربط بين الدعم الفني والتمويل يعزز من قدرة البنك على ربط عملائه بالفرص الاستثمارية التي تدعم الاقتصاد الأخضر في اليمن.



الشمول المالي.. هل يمكن تقييمه وقياس مستوياته؟

يُعد «الشمول المالي» (Financial Inclusion) اليوم أحد أكثر المصطلحات المحورية تداولاً وانتشاراً في أدبيات التنمية الاقتصادية والقطاع المصرفي والسياسات النقدية حديثاً، فلم يعد يُنظر إليه كهدف ثانوي، بل كركن أساسي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحريك عجلة التنمية.

يلعب الشمول المالي دوراً حيوياً في دمج الاقتصاد غير الرسمي ضمن المنظومة الرسمية

أو قد تكون الخدمات غير مناسبة لاحتياجاتهم، أو تعاني من ضعف في التغطية الجغرافية أو البنية التحتية الرقمية، وبالتالي، فإن مجرد توفر الخدمات لا يعكس بالضرورة مستوى الاندماج المالي الفعلي للسكان.

وهذا يعود بنا للإشكالية الأساسية التي نطرحها: هل أصبح قياس الشمول المالي ضرورة مالية ومصرفية واقتصادية؟ وعليه فإن إجابتنا الواضحة هي نعم.. فقياس وتقييم الشمول المالي هو ضرورة مصرفية واقتصادية على مستوى الدولة، ويمكن أيضاً في أن التقييم الدقيق والمنهج لمستويات الشمول المالي بات ضرورياً لمعرفة مدى فاعلية الجهود المبذولة، ورصد الفجوات الحقيقية بين السياسات المعلنة والتأثير الواقعي على حياة الأفراد.

فمن دون مؤشرات قياس دقيقة وآليات تقييم منهجية، يصعب معرفة مدى نجاح السياسات الحالية، وأين تقع الفجوات، ومن الفئات التي ما زالت خارج النظام المالي. وبالتالي، فإن قياس الشمول المالي ليس مجرد عملية تقنية، بل هو أداة استراتيجية لتوجيه القرار وتحقيق الأثر الحقيقي على أرض الواقع.



أسامة محمد الشوكي*

ويعني الشمول المالي «إتاحة وصول الأفراد والشركات إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وميسورة التكلفة تلبي احتياجاتهم - من معاملات ومدفوعات وإدخار وائتمان وتأمين - يتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة»، وهو تعريف البنك الدولي للشمول المالي.

وفي ظل التطور المستمر والشامل لمختلف جوانب الحياة لم يعد الشمول المالي يقتصر على هذا المفهوم فحسب، فهناك مؤسسات دولية كصندوق النقد الدولي (IMF)، وسعت مفهوم الشمول المالي بحيث لا يُحصر على أنه مجرد فتح حسابات مصرفية، بل يمتد الأمر ليصير أداة قوية للحد من الفقر، ويعمل على تقليص فجوات التفاوت الاجتماعي، عبر تمكين النساء اقتصادياً وتوفير فرص لشباب رواد الأعمال، والأهم من ذلك، دمج الاقتصاد غير الرسمي ضمن المنظومة الرسمية للدولة.. تفاصيل في السياق التالي:

من مجرد «الوصول» إلى «الاستخدام الفعّال»

إذا كانت الحكومات والبنوك المركزية قد ظلت ولا تزال تتسابق في إطلاق استراتيجيات وطنية للشمول المالي، وفي العمل على بذل المزيد من الجهود في ميدان تعزيز الشمول المالي وتطبيقه.. يظهر لنا هنا أمر مهم: يتمثل في: كيف نتأكد من أن هذه الجهود تُترجم إلى واقع ملموس؟ وهل فعلاً تلك الجهود تعطي ثمارها أم مجرد خطط تقتصر لأي نتيجة؟ وهل يكفي أن تكون الخدمات «متاحة» أم يجب أن تكون «مُستخدمة» بفاعلية؟ أي يمكن قياسها وتقييمها.

للإجابة على هذه التساؤلات تبرز أهمية توضيح أن الانتقال من «النية» إلى «النتيجة» في ملف الشمول المالي يتطلب معايير قياس ومؤشرات واضحة وبيانات دقيقة، فبدون معايير مقياس ومؤشرات موثوقة، تصبح السياسات المصرفية والخطط الحكومية غير قادرة على تحديد الفجوات الحقيقية أو تقييم أثر تدخلاتها، ولذلك يستعرض هذا المقال بشكل سريع الأهمية الحيوية لعملية «التقييم والقياس»، ويبحث في كيفية تحويل هذا المفهوم الواسع من إطار نظري إلى أرقام وبيانات تساعد صانعي القرار على بناء نظام مالي لا يستثني أحداً.

أهمية الشمول المالي ولماذا ينبغي قياسه وتقييمه؟

تتمثل أهمية الشمول المالية بكونه يصنف كأحد الأدوات الاستراتيجية التي يمكن أن تستخدمها الدول لتحقيق أهداف تتعلق بالتنمية الاقتصادية والاستقرار النقدي والمالي، فعندما يتمكن الأفراد من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية - مثل الادخار، القروض، وخدمات الدفع - تتعزز قدرتهم على مواجهة الأزمات ويتكيفون معها، وترتفع مهاراتهم بالتخطيط المالي، وتمكنهم من استغلال الظروف ومحاولة إيجاد فرص بين الأزمات، وهذا بدوره يمثل مهارة مجتمعية تساهم في الحد من الفقر، وتساعد في تعزيز مشاركة فئات كالنساء والفئات المهمشة في النشاط الاقتصادي.. إضافة إلى ذلك، يلعب الشمول المالي دوراً حيوياً في دمج الاقتصاد غير الرسمي ضمن المنظومة الرسمية، مما يزيد من الشفافية المالية ويحسن كفاءة السياسات الاقتصادية وتحسين توزيع الموارد.

ومع ذلك، لا يمكن الاكتفاء بمجرد وجود خدمات مالية ومصرفية لنقل إن الشمول قد تحقق، فوجود الخدمات لا يعني بالضرورة «شمولاً» حقيقياً؛ فقد يمتلك الأفراد حسابات مصرفية، لكنهم لا يستخدمونها بشكل فعال،

نطاق الشمول المالي - أين يوجد؟

يمثل القطاع المصرفي الركيزة الأساسية للشمول المالي عبر تقديم خدمات الحسابات الجارية، والادخار، والقروض، إلا أن النظرة الحديثة للشمول المالي تجاوزت هذا الإطار البنكي الضيق، ولم يعد نطاق الشمول المالي حكراً على القطاع المصرفي، فقد توسع نطاق المفهوم ليشمل طيفاً واسعاً من الفاعلين والمؤسسات الأخرى التي تلعب أدواراً مكملة وبديلة، خصوصاً في المجتمعات منخفضة الدخل أو المناطق النائية، والدول النامية، بما فيها الدول التي تشهد صراعات سياسية وأزمات اقتصادية، فإن الاعتماد الحصري على البنوك التقليدية لم يكن كافياً لتغطية فجوات الشمول المالي، لا سيما في الاقتصادات النامية التي يعاني فيها أكثر من 1.4 مليار شخص من التهميش المالي الكامل أو الجزئي.

توسيع المفهوم - من البنوك إلى النظام المالي الأوسع

(1) المؤسسات المالية غير المصرفية: تشمل شركات التمويل الأصغر، وشركات التأمين التعاوني، ومؤسسات التمويل التأميني، وهذه المؤسسات تُقدم حلولاً مرنة وموجهة للفقراء والنساء والعمالة غير المنتظمة، مثل القروض الجماعية والتأمين ضد المخاطر الزراعية أو الصحية، وتشير (Zhan 2025) إلى أن مؤسسات التمويل الأصغر تستهدف الآن أكثر من 500 مليون شخص حول العالم، أغلبهم نساء، في إطار خدمات التمويل الصغير والتأمين متناهي الصغر.

(2) شركات الصرافة والتحويلات المالية: تلعب دوراً محورياً في نقل الأموال، خاصة في الاقتصادات النامية حيث تشكل التحويلات المالية نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، ففي كينيا على سبيل المثال «كمثال دولي»، أسهمت التحويلات عبر المنصات غير البنكية مثل M-Pesa في رفع نسبة الشمول المالي من 26% في 2006 إلى 84% في 2021.

(3) شركات التكنولوجيا المالية (FinTech): تُعد الفنتك من أقوى محركات الشمول المالي الحديثة، عبر توفير حلول رقمية سريعة، منخفضة التكاليف، وسهلة الاستخدام مثل المحافظ الإلكترونية، القروض الرقمية، ومنصات

الدفع، وأشارت (Arner et al. 2020) إلى أن استخدام التكنولوجيا المالية في آسيا وحدها أسهم في إدخال أكثر من 200 مليون شخص جديد إلى النظام المالي خلال أقل من 5 سنوات.

4) القطاع الحكومي: يلعب دوراً مزدوجاً: كـ:

– «ممكن» عبر سن التشريعات والتشجيع على التوسع في الخدمات الرقمية.
– «مستخدم» عبر تقديم الرواتب والإعانات الحكومية من خلال القنوات التحويلات المالية، ففي باكستان، ساعد برنامج دعم الدخل Ehsaas في إدخال أكثر من 12 مليون أسرة إلى النظام المالي الرسمي بفضل الدفع الرقمي، ويعرض الجدول التالي ملخص للنسب والإحصاءات لخروج الشمول المالي عن نطاق القطاع المصرفي كما يلي:

الفاعل	الدور الرئيسي	النسبة/الأثر
القطاع المصرفي	الأساس البنوي للشمول المالي	مسؤولة عن 60-70% من الحسابات الرسمية عالمياً
مؤسسات التمويل الأصغر	دعم الفئات الهشة اقتصادياً	500 مليون مستفيد حول العالم
شركات الصرافة والتحويلات	ربط المغتربين بأسرهم	تمثل التحويلات >10% من الناتج في دول مثل نيبال، هايتي، ليبيريا
شركات FinTech	توسيع الوصول للخدمات	أكثر من 200 مليون مستخدم جديد أدرج مالياً في آسيا
القطاع الحكومي	مبادرات وتوزيع دعم	ساهمت في إدخال ملايين عبر التحويل الرقمي

حتمية التقييم: هل يمكن تقييم الشمول المالي؟

قياس الشمول المالي لم يعد خياراً تقنياً ثانوياً، بل أصبح أداة استراتيجية لإدارة السياسات الاقتصادية والمالية بشكل فعال. فمع تسارع توجه نحو الرقمنة وتوسع الفجوات الجغرافية والاجتماعية في الوصول إلى الخدمات المالية، أصبحت المؤشرات الكمية والتنوعية الوسيلة الوحيدة لفهم الواقع واتخاذ قرارات مبنية على بيانات دقيقة.

ووفقاً لتقرير Global Findex 2021 الصادر عن البنك الدولي، هناك أكثر من 1.4 مليار شخص حول العالم لا يمتلكون حساباً مصرفياً رسمياً، ويتركزون غالباً في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط — وهو ما يجعل القياس أداة لكشف الفجوات وليس مجرد تتبع للأرقام، مما يجعل تقييم الشمول المالي ضرورة حيوية اقتصادياً واستراتيجية.

أهمية القياس لصناع السياسات: الحكومات والبنوك المركزية

1. تحليل الفجوات (Gap Analysis): القياس يُتيح إمكانية تحديد الفئات والمناطق التي لا تزال خارج النظام المالي الرسمي، سواء على أساس النوع الاجتماعي، أو العمر، أو المناطق الجغرافية (ريف/حضر).
2. في المنطقة العربية، تظهر الفجوة بوضوح: فقط 34% من البالغين يمتلكون حساباً مصرفياً (مقارنة بـ 76% في أوروبا وآسيا الوسطى)، وأقل من 10% من النساء العربيات يحصلن على تمويل رسمي، بحسب Arab Monetary Fund (2022).
3. أما في اليمن، فإن نسبة الشمول المالي تعتبر من الأدنى عالمياً: فقط 6.4% من السكان البالغين يمتلكون حساباً مصرفياً رسمياً بحسب Findex 2021، مع انخفاض حاد بين النساء والريفيين.

أهمية القياس لفهم من يتم استبعاده ولماذا؟

1. رسم السياسات القائمة على الأدلة (Evidence-Based Policy): من خلال مؤشرات الشمول المالي، يمكن تصميم سياسات تستند إلى بيانات فعلية بدلاً من الافتراضات، على سبيل المثال، مكنت مؤشرات استخدام المحافظ الإلكترونية في الأردن من تعديل التشريعات لتوسيع نطاق الترخيص لخدمات الدفع عبر الهاتف المحمول، مما أدى إلى ارتفاع عدد المستخدمين بنسبة 57% بين عامي 2019 و2022.
2. تتبع التقدم نحو الأهداف الوطنية: تسعى معظم الدول إلى تحقيق أهداف محددة ضمن استراتيجيات وطنية للشمول المالي، ولا يمكن تقييم فاعلية هذه الاستراتيجيات دون آليات قياس دقيقة.

أهمية القياس للمؤسسات المصرفية والمالية

1. اكتشاف فرص سوقية جديدة: من خلال تحليل بيانات الشمول المالي،

التقييم الدقيق والمنهج لمستويات الشمول المالي بات ضرورياً لمعرفة مدى فاعلية الجهود المبذولة

تستطيع البنوك والشركات المالية تحديد الفجوات السوقية الكامنة. مثلاً، تشير بيانات البنك المركزي المصري إلى أن 70% من الشباب تحت سن 35 في صعيد مصر لا يمتلكون حساباً مصرفياً — ما يمثل فرصة ضخمة للبنوك لتصميم منتجات موجهة لهذه الفئة.

في اليمن، تظهر فرص غير مستغلة في قطاع التحويلات المالية عبر الهاتف المحمول، حيث يعتمد الملايين على التحويلات من الخارج (خاصة من السعودية) لكن دون دمجهم في النظام المالي الرسمي.

2. تصميم منتجات مبتكرة للفئات غير المخدومة: تساعد بيانات الشمول المالي في تطوير خدمات مالية مخصصة مثل: التمويل الأصغر، الريفي، المحافظ الإلكترونية منخفضة الرسوم، التأمين متناهي الصغر، فإن الشركات التي اعتمدت على بيانات الشمول المالي لتطوير خدماتها الرقمية سجلت زيادة بنسبة 45% في قاعدة عملائها غير المصرفيين خلال عامين فقط، ويلخص الجدول التالي ما تمثله الأهمية في عملية قياس وتقييم الشمول المالي كما يلي:

المصدر	العالم العربي	اليمن	المؤشر
World Bank Findex (2021)	34%	6.4%	نسبة الشمول المالي (الحسابات الرسمية)
AMF, 2022	أقل من 10%	أقل من 3%	النساء الشمولات مالياً
GSMA, 2022	28% في الأردن و29% في المغرب	أقل من 5%	استخدام المحافظ الإلكترونية
IMF, 2023	15-25% في المتوسط	<5%	نسبة التمويل من مؤسسات رسمية

لذلك فإن قياس الشمول المالي ليس ترفناً إدارياً، بل ضرورة استراتيجية على المستوى العربي والمحلي. فهو ما يسمح بفهم الواقع، وتصميم حلول قائمة على الفجوات، وقياس الأثر الحقيقي للبرامج والسياسات. وبدونه، تبقى مبادرات الشمول المالي محصورة في النوايا دون أثر ملموس.

معايير ومؤشرات قياس الشمول المالي

نظراً لما تمثله أهمية عملية تقييم وقياس الشمول المالي .. لمراقبته ومتابعته.. وضعت المنظمات الدولية المعنية بالشمول المالي بالتعاون فيما بينها، معايير ومؤشرات للقياس وتقييم الشمول المالي، ففي عام 2012م، خلال قمة مجموعة العشرين (G20) في لوس كابوس - المكسيك، أطلقت الشراكة العالمية للشمول المالي (GPFI) أول تطوير لمؤشرات الشمول المالي، حيث أقرت «مجموعة المؤشرات الأساسية للشمول المالي» بالتعاون مع جهات مثل التحالف من أجل الشمول المالي (AFI)، البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، ومجموعة التشاور لمساعدة الفقراء (CGAP). تم الاتفاق على مؤشرين رئيسيين لقياس الشمول المالي هما:

1) **مؤشر الوصول (Access Indicator):** يقيس عدد فروع البنوك وأجهزة الصراف الآلي لكل 100,000 بالغ.

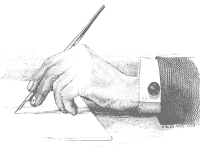
2) **مؤشر الاستخدام (Usage Indicator):** يقيس نسبة البالغين الذين يمتلكون حساباً مصرفياً أو يستخدمون خدمات مالية، لكل 1000 بالغ.

في عام 2013، خلال قمة سانت بطرسبرغ - روسيا، اعتمد قادة مجموعة العشرين مؤشرات مُحسنة للشمول المالي لتشمل أبعاد الوصول والاستخدام، مع تشجيع الدول على جمع بياناتها الخاصة استناداً إلى المؤشر العالمي للشمول المالي للبنك الدولي. وشملت التحديثات التمهيد لإضافة المؤشر الثالث (الجودة)، بجانب الاهتمام بخدمات مثل المعاملات عبر الهاتف المحمول وحماية المستهلك.

وفي عام 2016، خلال قمة مجموعة العشرين برئاسة جمهورية الصين، أُضيف رسمياً مؤشر الجودة (Quality Indicator) كمكوّن ثالث، استجابة للتحويل الرقمي المتسارع.

3) **مؤشر الجودة:** يقيس مدى توافق الخدمات المالية مع احتياجات العملاء، وتنوع الخيارات، ومستوى وعيهم، وجودة الخدمة ورضا العملاء. وشمل التحديث مؤشرات لقياس استخدام المدفوعات الرقمية (الإنترنت، الهاتف المحمول، نقاط البيع)، جودة البنية التحتية الرقمية، وكفاءة الخدمات مع التركيز على الشفافية وحماية المستهلك المالي.

وقد أدى هذا التطوير إلى تكوين منظومة من ثلاثة مؤشرات رئيسية (الوصول - الاستخدام - الجودة)، يُقاس كل منها عبر معايير تفصيلية تغطي الجوانب الكمية والتنوعية للشمول المالي، مما يوفر صورة شاملة لمستواه في الدول المختلفة.



ثانيًا: العوامل المؤثرة على دقة المؤشرات:

1.2 البنية التحتية التكنولوجية: تؤثر بشكل مباشر على مؤشرات الوصول الرقمي، مثل: عدد مستخدمي الإنترنت، انتشار الهواتف الذكية، تغطية شبكات الدفع الإلكتروني، وعليه فكلما ضعفت البنية التحتية الرقمية، انخفضت مؤشرات الوصول الرقمي رغم «وجود» خدمات مالية إلكترونية.

2.2 الإطار التشريعي والتنظيمي: سياسات KYC (اعرف عميلك) تمثل أحد أبرز العقبات أمام الفقراء والنساء والأرياف: تتطلب وثائق إثبات هوية، إثبات دخل، محل إقامة، وهي أمور لا تتوفر دائماً للفقراء أو غير العاملين في القطاع الرسمي، وتؤدي إلى استبعاد شرائح واسعة من الوصول الرسمي، وقد يمثل الحل الجزئي: بالتحول نحو ما يُعرف بـ KYC المبسط (Simplified KYC)، كما فعلت دول مثل الأردن وبنغلاديش، لتمكين فتح حسابات رقمية للفئات الضعيفة.

3.2 الثقافة المالية: أحد الأسباب غير الفنية لانخفاض الاستخدام الحقيقي للخدمات هو قلة الوعي المالي: الناس لا يعرفون فوائد الادخار أو شروط القروض، قد يفضلون «المال النقدي» لغياب الثقة بالمؤسسات أو خوفاً من الرسوم، ضعف الفهم المالي يعيق التفاعل مع القنوات الرقمية الحديثة.

4.3 العوامل الاجتماعية والديموغرافية: تشمل:

- الفجوة بين الجنسين: النساء غالباً أقل امتلاكاً للحسابات البنكية، وأقل استفادة من الخدمات، في اليمن، فقط 3% من النساء لديهن حساب رسمي مقابل 9% من الرجال، في العالم العربي عموماً: الفجوة بين الجنسين تصل إلى 13 نقطة مئوية.

- الفجوة بين الريف والحضر: غالباً ما يتركز الشمول المالي في المدن، في اليمن: 80% من البنوك والفروع تتمركز في المناطق الحضرية، رغم أن حوالي 70% من السكان يعيشون في الريف.

- الفئات العمرية والتعليمية: كبار السن، ومن لم يكملوا التعليم، هم الأقل استخداماً للخدمات المالية.

أخيراً... القياس ليس غاية.. بل وسيلة

في خضمّ التحولات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة من حولنا، يتأكد لنا أن الشمول المالي ليس مجرد مفهوم نظري، بل ظاهرة قابلة للقياس والتحليل بلغة الأرقام، من خلال أدوات ومؤشرات دقيقة تغطي الأبعاد المختلفة للوصول، والاستخدام، وجودة الخدمات المالية والمصرفية.

ولقد أثبتت الأدلة والبيانات المستخلصة من مصادر دولية أن الشمول المالي في العالم العربي، وخصوصاً في اليمن، ما يزال يواجه تحديات هيكلية ومعرفية وتنظيمية، لكن في المقابل، أظهرت تلك المصادر إمكانية التحليل عبر القياس العلمي الدقيق والقدرة على كشف هذه التحديات بوضوح، وتحديد الفجوات السكانية والجغرافية، مما يمكن صُناع القرار من التدخل بطريقة أكثر فعالية وواقعية.

وتبقى الرسالة الأهم هي أن قياس الشمول المالي ليس هدفاً في حد ذاته، بل هو وسيلة استراتيجية نحو تحقيق شمول مالي حقيقي، عادل، ومستدام — لا يستثني أحداً أفراداً ومؤسسات وعلى مستوى الدولة ككل. ولن تتحقق هذه الرؤية إلا بتحويل نتائج القياس إلى برامج وسياسات مصرفية ومالية وتشريعية تنفيذية، تعمل على إزالة الحواجز، وتعزيز الثقافة المالية، وتوسيع الخدمات الرقمية، وتبسيط اللوائح التنظيمية، لتضمن أن لا يُترك أحد خارج الكعب المالي في القرن الحادي والعشرين.

* بنك التضامن - فرع شارع هائل

المراجع:

- World Bank: <https://www.worldbank.org/en/country/yemen> (1)
Cull, R., & Hartarska, V. (2023). Handbook of Microfinance, (2)
Financial Inclusion and Development. Cheltenham, UK: Edward
Elgar Publishing
Zhan, S. (2025). The Future of Financial Inclusion: Fintech, (3)
Microfinance, and Alternative Banking Models. SSRN
Beck, T. (2020). FinTech and Financial Inclusion: Opportunities (4)
and Pitfalls. ADBI Working Paper No. 1165. Asian Development
Bank Institute

«كيف» نقيس الشمول المالي؟

أولاً: معايير مؤشرات رئيسية للشمول المالي: لتبسيط الفهم، تُصنّف المؤشرات في ثلاث فئات، هي:

- معايير مؤشر الوصول (Access Indicators): تقيس مدى توفر الخدمات المالية وسهولة الوصول إليها، سواء مادياً أو رقمياً.
- معايير مؤشر الاستخدام (Usage Indicators): وتعنى بقياس مدى استخدام الأفراد والمستخدمين للخدمات المالية المقدمة لهم.
- معايير مؤشر الجودة (Quality Indicators): ويعنى بقياس مدى توافق الخدمات والمنتجات المالية مع احتياجات العملاء وتنوع الخيارات المتاحة لهم، بالإضافة إلى مستوى وعيهم وفهمهم لها، مع التركيز على جودة الخدمة ورضا العملاء.

وكل مؤشر من المؤشرات يتضمن عدة معايير، نحصرها في الجدول التالي:

المؤشر	(المعايير (المؤشرات الفرعية	الوصف
الوصول	○ عدد فروع البنوك ○ عدد أجهزة الصراف الآلي ○ عدد منافذ الخدمات المصرفية للوكلاء.	يقيس مدى سهولة وصول الأفراد إلى الخدمات والمنتجات المالية المصرفية مادياً واقتصادياً
الاستخدام	○ عدد حسابات الودائع ○ عدد حسابات المحافظ الإلكترونية ○ حجم وتكرار المعاملات المالية بمختلف أنواعها.	يقيس مدى فعالية استخدام السكان للمنتجات والخدمات والمنتجات المالية المصرفية
الجودة	○ آليات شكاوى المستهلكين ○ شفافية الشروط والأحكام ○ القدرة على تحمل الرسوم والفوائد	يقيم ما إذا كانت الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية سهلة الاستخدام وشفافة وأمنة ومستجيبة لاحتياجات العملاء

ثانياً: بيانات القياس والتقييم: وتتمثل في جانبين هما:

1. بيانات جانب العرض (Supply-Side Data): وهي البيانات التي تُجمع من مزودي الخدمات المالية (البنوك، شركات التمويل، شركات الاتصالات المالية، ...)، وغالباً ما تُشرف على جمعها البنوك المركزية، وتتضمن على سبيل المثال: عدد أجهزة الصرافات الآلية، عدد نقاط البيع (POS)، عدد الحسابات بأنواعها: جارية، توفير، ودائع.

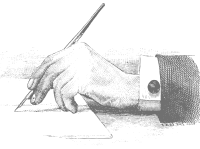
2. بيانات جانب الطلب (Demand-Side Data): وتُجمع من خلال المسوحات الميدانية التي تستهدف الأفراد والأسر، وترتكز على سلوكيات الاستخدام، الحواجز الثقافية والمالية، والثقة في النظام المالي. الشمول المالي يمكن و«يجب» قياسه باستخدام أدوات واضحة تشمل العرض والطلب، فالقياس لا يعني فقط جمع البيانات، بل فهم الفجوات وتوجيه السياسات والمشاريع، ويجب على البلدان العربية، ومنها اليمن، التحول من قياس «الوجود» إلى قياس «الاستخدام والجودة»، فالاستثمار في أنظمة القياس والتحليل أمر حاسم لتحقيق الأثر الاجتماعي والاقتصادي المنشود.

المعايير والعوامل.. تحديات قياس الشمول المالي

مجرد وجود بيانات لا يعني بالضرورة أننا نقيس الواقع كما هو، لأن دقة المؤشرات تتأثر بعدة عوامل هيكلية وسلوكية وسياسية يجب أخذها في الاعتبار، لكي تكون مؤشرات الشمول المالي فعالة في التقييم والقياس.

أولاً: مواصفات المؤشرات: لكي تكون مؤشرات الشمول المالي ذات جدوى فعلية، يجب أن تتصف بـ:

- 1.1 القابلية للمقارنة (Comparability): يجب أن تكون المؤشرات قابلة للمقارنة عبر الزمن والدول، مثال: لا يُعدّ نسبة امتلاك الحسابات فقط ما لم تُقارن بمعايير دولية (مثل Findex).
- 2.1 يجب أن تُستخدم تعريفات موحدة: مثلاً، «امتلاك حساب» يجب أن يُحدد إن كان بنكيًا أو غير بنكي (محفظة إلكترونية).
- 3.1 الشمول (Inclusiveness): يجب أن تغطي المؤشرات أبعاداً متعددة، فلا تقتصر على الادخار أو الحسابات البنكية فقط، بل تشمل: الائتمان، المدفوعات الرقمية، التأمين استخدام الخدمات، وليس توفرها فقط، أيضاً، تغطي فئات سكانية متعددة (جغرافية، عمرية، جندرية)، مثلاً، الاعتماد الحصري على عدد الفروع المصرفية يُغفل انتشار الوكلاء وشركات الدفع.



الاندماج الوظيفي (Employee Engagement)

“لم يعد التحدي اليوم يكمن فقط في الاحتفاظ بالمواهب، بل في دمجهم بالكامل، وكسب عقولهم وقلوبهم في كل مرحلة من مسيرتهم المهنية ولذلك فإن الاندماج الوظيفي يعني ارتباط الموظف العاطفي والذهني بعمله ومنظمته وزملائه وقد ظهر هذا المفهوم في نظريات الإدارة منذ التسعينيات، وأصبح منذ عام 2000 موضوعاً أساسياً في إدارة الموارد البشرية، لأنه يؤثر بشكل مباشر على إنتاجية المؤسسة، ورضا الموظفين، واحتفاظها بالكفاءات.



كهلان غنيم*

مفهوم الاندماج الوظيفي

اختلف الباحثون في تعريف مصطلح الاندماج الوظيفي بشكل كبير، ومن النادر العثور على تعريفين متطابقين، وهو ما يفسر تنوع مفهومه في الأدبيات. وتشير الدراسات أن الاندماج الوظيفي يُقاس من خلال مستوى الارتباط العاطفي للموظف- سواء كان إيجابياً أو سلبياً- تجاه العمل، المنظمة، والزملاء، وهو ما يؤثر على رغبة الموظف في العمل والتعلم. ويتحقق الاندماج الوظيفي أيضاً عندما يكون الموظفون مرتبطين عاطفياً وذهنياً بالمنظمة، ويقدمون جهداً طوعاً في أداء مهامهم.

أهمية الاندماج الوظيفي

يسهم الاندماج الوظيفي في تمكين المنظمة من تحقيق رؤيتها ورسالتها وأهدافها الاستراتيجية. فالموظفون المنخرطون في بيئة عملهم يظهرون ولاءً أكبر ويقل احتمال مغادرتهم، مما يعزز سمعة المنظمة ويزيد قدرتها على جذب المواهب. كما يرفع الاندماج مستويات الدافعية والحماس وبذل الجهد، الأمر الذي ينعكس مباشرة على زيادة الإنتاجية. وفي ظل المنافسة الشديدة في بيئة الأعمال، تصبح الحاجة إلى الاندماج أكبر من أي وقت مضى. فقد يؤدي فقدان الموظفين الموهوبين إلى خسارة معرفة وخبرات يصعب تعويضها، إضافة إلى ارتفاع التكاليف الإدارية للتوظيف والتأهيل. لذلك يُعد الاندماج الوظيفي عاملاً نجاح رئيسي، ما يدفع القادة إلى الاستثمار في الوقت والمال وإجراء الدراسات الدورية لفهم محفزاته.

محفزات الاندماج الوظيفي

يتأثر الاندماج الوظيفي بمجموعة واسعة من المحفزات، بعضها مالي والبعض الآخر غير مالي. ومن أبرز هذه المحفزات وكما عرفها

الباحثون ما يلي:

1 - التعويضات Compensation:

هي المبالغ المالية التي يحصل عليها الموظف مقابل عمله، والتي قد تكون على شكل راتب، أو أجر، أو عمولة، أو مكافآت

2 - التدريب والتطوير Training and Development:

وهي الجهود التي يبذلها صاحب العمل لتطوير مهارات الموظفين وتمكينهم من استثمار قدراتهم في أداء مهامهم

3 - التوازن بين العمل والحياة Life-Work Balance:

وهي السياسات والخيارات المرنة التي تساعد الموظف على التوفيق بين التزاماته الشخصية والمهنية بدعم من المنظمة مثل الإجازات الشخصية أو ساعات وفترات الدوام وغيرها من السياسات المرنة التي تساعد على تحقيق هذا التوازن.

4 - القيادة التحويلية Transformational Leadership:

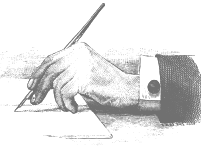
وهي التفاعل والتعامل الإيجابي بين القائد والموظفين الذي ينتج عنه سلوك ونتائج تتوافق مع أهداف مشتركة.

5 - الاتصال الداخلي Internal Communication:

يعني جميع وسائل الاتصال داخل المنظمة، مثل النشرات الداخلية والبريد والمنصات الإلكترونية لتبادل المعلومات مع الموظفين وبناء على ما سبق، فإن الاندماج الوظيفي لا يعني مجرد رضا الموظف، بل يمثل ارتباطاً عاطفياً وذهنياً عميقاً يجعله ملتزماً ومتحمساً للتعطاء والتطور ومتمسكاً بالمنظمة.

ويمكن للمنظمات تعزيز هذا الاندماج عبر التقدير العادل، وتوفير فرص التطوير، ودعم التوازن بين الحياة والعمل، والقيادة المؤثرة، والتواصل الفعال. وعندما يتحقق ذلك، ينعكس على شكل أداء أعلى، دوران وظيفي أفضل، ونجاح مؤسسي مستدام.

* رئيس قسم التخطيط وإدارة المواهب - بنك اليمن والكويت



التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة رافعة شرعية وتنموية لإحياء الاقتصاد

الاقتصادية .. وفي بلادنا، مع الأوضاع الاقتصادية المعقدة والتحديات الأمنية والاجتماعية، تصبح هذه المشروعات أكثر أهمية، ليس فقط كأدوات للنمو الاقتصادي، بل كوسيلة لبناء استقرار مجتمعي وتحقيق التنمية المستدامة..

تُعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري لأي اقتصاد ناشئ، فهي لا توفر فرص عمل فحسب، بل تساهم في تنويع الإنتاج المحلي، وتحفيز روح الابتكار، وتعزيز مشاركة الشباب والنساء في الحياة

التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ليس مجرد خيار مصرفي، بل هو واجب شرعي وضرورة اقتصادية

اليمنية نوضحها كالآتي:

1. المشاركة

تتيح المشاركة للبنك وصاحب المشروع تقاسم رأس المال والأرباح والخسائر، مما يحقق عدالة في توزيع المخاطر، ويحفز الطرفين على نجاح المشروع.. وهي مثالية للمشاريع الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة التي تحتاج دعماً مستمراً.

2. المضاربة

يتم فيها تقديم التمويل من قبل البنك بينما يقدم صاحب المشروع العمل والإدارة، ويتم تقسيم الأرباح حسب النسبة المتفق عليها مسبقاً. تعد المضاربة مناسبة جداً للمشاريع الريادية والمبتكرة التي لا تمتلك ضمانات.

3. المساومة

تمثل المساومة بيعاً يتفق فيه البنك والعميل على السعر دون الإفصاح عن تكلفة الشراء الفعلية للبنك، بخلاف المربحة.. وتتميز هذه الصيغة بما يلي:

- مرونة في التسعير والتفاوض.
- تناسب البيئة اليمنية التي يصعب فيها توثيق التكلفة الحقيقية للسلع.
- سرعة في تنفيذ العمليات التمويلية.
- إمكانية استفادة أكبر عدد من التجار وأصحاب المشاريع الصغيرة.

4. الإجارة التشغيلية

تتيح للمشروعات استخدام المعدات أو الآلات أو وسائل النقل مقابل إيجار، مما يقلل الحاجة لرأس مال كبير ويحفز المشاريع الصغيرة على الإنتاجية منذ البداية.

رابعاً: أثر التمويل الإسلامي

على الاقتصاد والمجتمع

- التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة له آثار مباشرة وواضحة على:
- تنشيط السوق المحلي: زيادة الحركة التجارية وتحفيز الطلب على السلع والخدمات.
- خلق فرص عمل: للرجال والنساء، خصوصاً الشباب الباحث عن فرصة للتوظيف.
- تحسين مستوى المعيشة: عبر توفير دخل ثابت ومنظم للمواطنين.



حمزة الشرعبي*

الاقتصادية.

قاعدة الحاجة

تقول القاعدة: (الحاجة تُزَلُّ منزلة الضرورة عامة كانت أو خاصة) وهي أساس لإقرار تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بما يتواءم مع حاجة المجتمع الاقتصادية.

قاعدة تحريم الاستغلال

الشرعية تمنع المعاملات الربوية أو الاستغلالية، مما يجعل التمويل الإسلامي أكثر ملاءمة للشرائح الاقتصادية الضعيفة والمتوسطة، ويضمن عدم تراكم الديون عليها.

قاعدة تنمية المال

وقد قال الرسول صل الله عليه وآله وسلم.. (نَفَمَ المال الصالح للرجل الصالح) وهو ما يشجع على استثمار الأموال في مشاريع إنتاجية تعود بالنفع على الفرد والمجتمع.

ثالثاً: صيغ التمويل الإسلامي

المناسبة في اليمن

تتعدد أدوات التمويل الإسلامي، لكن طبيعة السوق اليمني تجعل بعض الصيغ أكثر ملاءمة من غيرها، خصوصاً أن البنوك

وهنا يظهر التمويل الإسلامي كخيار استراتيجي يجمع بين العدالة، والشفافية، والمرونة، ويحقق مقاصد الشريعة في حفظ المال وتحقيق المصلحة العامة.

أولاً: أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد اليمني

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بلادنا الرافعة الاقتصادية الأولى للقطاع الخاص، وهي تمثل غالبية المنشآت الاقتصادية في المدن والأرياف، وتستوعب شريحة كبيرة من القوى العاملة، خصوصاً الشباب.. وتأتي أهميتها في النقاط التالية:

1. خلق فرص عمل مستدامة: تعمل هذه المشاريع على امتصاص البطالة، خاصة في ظل ضعف القطاع الحكومي وغياب الاستثمارات الكبيرة.
 2. تحريك النشاط التجاري المحلي: فهي توفر المنتجات والخدمات الضرورية، وتعمل على زيادة الحركة الاقتصادية داخل الأسواق.
 3. تمكين الأسر اقتصادياً: حيث تمنح الأفراد القدرة على إدارة أعمالهم الخاصة، وتحسين مستوى دخلهم.
 4. تعزيز الاعتماد على الإنتاج المحلي: بدل الاستيراد المكلف الذي يستهلك العملة الأجنبية.
 5. المساهمة في الاستقرار الاجتماعي: من خلال توفير بدائل اقتصادية تقلل من الهجرة الداخلية وارتفاع معدلات الفقر.
- وإذا نظرنا إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اليمن من زاوية القطاع الصناعي والحرفي، نجد أنها تمثل الملاذ الآمن للشباب الطموح الذي يسعى لتطبيق أفكار ريادية، خصوصاً في ظل محدودية الوظائف الحكومية.

ثانياً: البعد الشرعي للتمويل

ودوره في التنمية

يستند التمويل الإسلامي إلى مجموعة من المبادئ الشرعية التي تهدف إلى حماية المجتمع من الاستغلال المالي وتحقيق العدالة في توزيع المخاطر.. ويعتمد على الربط بين التمويل والنشاط الاقتصادي الحقيقي، بحيث يصبح البنك شريكاً في التنمية لا مجرد جهة إقراض.

المبادئ الشرعية الرئيسية:

قاعدة المصلحة العامة

القاعدة الفقهية تقول: (التصرف على الرعية منوط بالمصلحة)، وهو ما يجعل دعم المشروعات الإنتاجية واجباً شرعياً في سياق التنمية

في الأزمات.. خفض التكاليف بين الواجب الوظيفي والمسؤولية الاجتماعية: هل يمكن خفض المصروفات وحماية الاستدامة دون المساس بالإنسان الذي يصنع القيمة؟



فهد قائد السلمي*

هذه الخطوات تحقق انخفاضاً فورياً في التكاليف دون خلق بطالة جديدة، وهو ما يتوافق مع مبادئ القيادة المسؤولة التي تشدد عليها معايير ISO 26000 في المسؤولية المجتمعية للمؤسسات. (4) تسريح الموظفين كملاذ أخير: بدلاً من التسريح المباشر، يمكن استخدام آليات تدريجية تحترم المسؤولية الاجتماعية: من خلال: • تقديم حوافز للموظفين الراغبين في أخذ إجازات طويلة أو تقاعد مبكر طوعي. • تطبيق مبدأ المشاركة التضامنية، من خلال تحمل جميع المستويات الإدارية جزءاً من الأعباء بنسب عادلة. • توفير حزم تعويضات سخية، ومساعدات في إعادة التوظيف، وتدريب وتأهيل الموظفين المسرحين. • خيار التسريح: يبقى الملاذ الأخير الذي لا يلجأ إليه إلا بعد استنفاد كل البدائل، حفاظاً على التوازن بين الاستقرار المالي والاستقرار الاجتماعي.

الخلاصة:

- خفض المصروفات، وإن كان ضرورة اقتصادية، يمثل تحدياً أخلاقياً؛ خاصة حين لا تكون الأزمة بسبب سوء إدارة أو فساد مالي.
- إدراج معيار التأثير الاجتماعي وفقاً لمبدأ الشفافية في ISO 26000: كجزء من عملية اتخاذ قرار خفض المصروفات، والالتزام بالشفافية في شرح دوافع القرارات للموظفين والجمهور حتى لا تفقد ثقة العملاء.
- ليست من القيادة الرشيدة أن تنجو المؤسسة وحدها؛ بل أن تنقذ معها إنسانها الذي جعل منها مؤسسة أصلاً.
- في الأزمات: القائد المالي الحقيقي هو من يبدأ بالتضحية وآخر من يبحث عن المستحقات.
- من يصلح لإدارة المؤسسات المالية في الأوقات العادية، وزمن الرخاء: قد لا يصلح لقيادتها في زمن العاصفة وحين تشتد الأزمات، وتتسع دوائر القلق.
- أخيراً: إدارة الأزمات ليست مجرد عملية محاسبية، بل فن أخلاقي يقوم على الموازنة بين الواجب الاقتصادي والمسؤولية الإنسانية.

تعد الأزمات المالية، واختلالات السوق في عالم تتقلب فيه المؤشرات الاقتصادية كما تتقلب الأمواج في بحر مضطرب؛ اختباراً حقيقياً لقدرة المؤسسات على المواءمة بين الواجب الوظيفي المتمثل في حماية استدامة المؤسسة وكفاءتها، وبين المسؤولية الاجتماعية تجاه راسمائها البشري، وعمقها الوطني. يهدف هذا المقال إلى استعراض الخيارات المتاحة أمام البنوك اليمنية لتحقيق خفض مصروفات متوازن دون المساس بالاستقرار الاجتماعي.

جذور الأزمة:

تعاني البلد منذ سنوات طويلة تداعيات أمنية، وصراعات سياسية؛ أحدثت انهياراً شاملاً في النظم الاقتصادية والاجتماعية، ووضعت المؤسسات بما فيها القطاع المصرفي أمام معضلة بقاء وجودية. يشير تقرير للبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP): أن اليمن تعد واحدة من أكثر الدول تأثراً بتأثيرات الصراع.

تمثلت أهم مظاهر هذه الأزمة في انكماش الناتج المحلي الإجمالي، وتراجع الإيرادات، وانقسام نقدي وتضخم جامح، وتدهور سعر العملة، وهروب رؤوس الأموال والاستثمارات.

أثر الأزمة على القطاع المصرفي:

بحسب تقارير صندوق النقد الدولي (IMF Country Reports, 2024): فإن البيئة المصرفية في اليمن تعاني من "انكماش قسري" حيث أدت الأزمة في البلد إلى تجميد الأصول وتوقف العائد، وانعدام ثقة العملاء، ونقص حاد في السيولة النقدية، وانسحاب عدد كبير من البنوك المراسلة، وانهيار الوظائف المصرفية وتآكل الإيرادات، وزيادة المصروفات التشغيلية.

خيارات المواجهة:

(1) الإصلاح الذكي يسبق التقشف القاسي: تؤكد أدبيات الإدارة الحديثة، وخاصة توصيات مجلس الاستقرار المالي (FSB) ولجنة بازل للحوكمة المصرفية (BCBS)، أن خفض المصروفات في المؤسسات المالية يجب أن يتم تدريجياً وبذكاء إداري، مع مراعاة مبدأ "الاستدامة الاجتماعية".

كما توصي هذه الأدبيات بأن يبدأ الإصلاح من المصاريف القابلة للتعديل، دون المساس بالراتب الأساسي؛ مثل: تجميد أو إعادة هيكلة الحوافز والمكافآت وفق الأداء الفعلي؛ نهج اتبعته بنوك كبرى؛ مثل HSBC وBarclays خلال أزمة 2008.

مراجعة الامتيازات الإدارية التي لا تترجم إلى قيمة تشغيلية مباشرة.

(2) ترشيد العمليات التشغيلية قبل المساس بالبشر: يتعين على الإدارة المصرفية أن تجري تحليل كفاءة شامل للعمليات والأنظمة، لتحديد مكان الهدر والازدواجية، وتوحيد الإدارات المتشابهة، وأتمتة المعاملات لتقليل التكلفة التشغيلية، واعتماد التحول الرقمي كأداة استراتيجية لتقليل الإنفاق على البنية المادية.

هذه المعالجات ترفع كفاءة الأداء بنسبة تصل إلى 20% في المتوسط وفقاً لدراسة لـ McKinsey عام 2023.

(3) إعادة تقييم الفروع والأنشطة غير المنتجة: بعد استنفاد الإصلاحات السابقة، يمكن النظر إلى الفروع الخاسرة ليس باعتبارها عبئاً بل فرصة للتحول، إلى نقاط خدمة رقمية أو فروع ذكية منخفضة التكلفة، دون الحاجة إلى تسريح العاملين.

- تطوير الإنتاج المحلي: دعم الورش والمصانع الصغيرة، وتقليل الاعتماد على الاستيراد.

- تعزيز الاستقرار الاجتماعي: من خلال الحد من البطالة وتقليل معدلات الفقر.

وقد أظهرت تجارب الدول النامية أن التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة هو رافعة اقتصادية قوية، يمكن أن يعيد هيكلة الاقتصاد ويخلق طبقة متوسطة منتجة قادرة على دعم الاستقرار المجتمعي.

خامساً: دور البنوك اليمنية في تعزيز التمويل الإسلامي

تمتلك البنوك اليمنية فرصة حقيقية لتكون محركاً للنمو عبر اعتماد أدوات التمويل الإسلامي المناسبة، مثل:

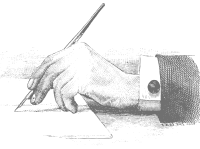
- إنشاء برامج تمويل تشاركية لدعم المشاريع الصغيرة والناشئة. - اعتماد محافظ مساومة لتسهيل شراء المواد الخام والسلع التجارية.

- تطوير الإجارة التشغيلية لتوفير المعدات للمشاريع دون الحاجة لرأس مال ضخيم. - التعاون مع منظمات التنمية الدولية لدعم المشروعات الريادية. - تصميم برامج تمويلية موجهة للشباب والنساء لدعم روح المبادرة. كما أن التوسع في هذه الأدوات يمكن أن يعيد الثقة في النظام المصرفي ويحفز النمو المحلي بشكل مستدام.

ختاماً:

يتضح أن التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في بلادنا ليس مجرد خيار مصرفي، بل هو واجب شرعي وضرورة اقتصادية.. فهو يحقق التنمية ويحفز الإنتاج المحلي، ويدعم الأسر ويخلق فرص عمل مستدامة ومع اعتماد البنوك اليمنية على صيغ التمويل الفعلية مثل المساومة والمشاركة والإجارة التشغيلية، يمكن تحقيق تحول اقتصادي حقيقي يعزز الصمود المجتمعي ويعيد ثقة المواطن في النظام المالي المحلي.. وبالتالي فإن الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر التمويل الإسلامي ليس رفاهية، بل هو السبيل لإحياء الاقتصاد الوطني، وبناء مستقبل مستدام للأجيال القادمة.

* الرقابة الشرعية- بنك التضامن



متابعة الائتمان

تعتبر عملية المتابعة الائتمانية من أهم مراحل نجاح العملية الائتمانية، فهي تمثل الخطوة الوقائية من التعثر وتساهم بقدر كبير في استرداد الائتمان الممنوح أو التنبؤ بمخاطره في الوقت المناسب، كما تعتبر عملية المتابعة الائتمانية مسؤولية كافة المستويات المسؤولة عن المتابعة بالبنك (فرع- منطقة- مركز رئيسي).

1. ضمان السداد في الوقت المحدد.
 2. الكشف المبكر عن التعثر المحتمل.
 3. تحقيق التوافق بين السياسات الائتمانية المعتمدة.
 4. التقليل من الديون المدومة.
 5. الحفاظ على جودة المحفظة الائتمانية.
- ويتم تحقيق الأهداف سالفة الذكر من خلال المتابعة لكل من التسهيل والعمل والنشاط وإعداد التقارير المطلوبة لإدارة البنك.

ثالثاً: مسؤولية متابعة التسهيل:

- 1 - جميع مسؤولي و/أو ضباط الائتمان و/أو مدراء علاقات العملاء بالفروع أو الإدارة المانحة (الإدارة العامة) مسؤولون مسؤولية كاملة عن صحة البيانات المرفوعة بالذاكرة الائتمانية المعروضة على لجنة المنح باختلاف المسميات ومتابعة التحصيل حتى السداد النهائي.
 - 2 - اللجنة المانحة.
 - 3 - إدارة التحصيل.
 - 4 - الإدارة القانونية.
- دور موظف متابعة الائتمان:
1. تقييم التقارير الدورية والتدفقات النقدية للعملاء.
 2. التواصل المستمر مع العملاء لمناقشة



نبيل علي العابد*

تتفاقم، أي الاستشراف المبكر بالحالات التي ينذر بتعثرها.

- توفير تقارير عن أداء المحفظة ككل وربحية كل نشاط من الأنشطة الممولة لإدارة العليا مما يساعد في عملية التخطيط الاستراتيجي لائتمان.

وباختصار تهدف متابعة الائتمان إلى:

أولاً: مفهوم وتعريف متابعة الائتمان:

مفهوم متابعة الائتمان: هي عملية مهمة تهدف إلى التأكد من التزام العملاء بشروط العقود الائتمانية، وضمان سداد القروض في مواعيدها، وتقليل المخاطر المحتملة، وتشكل جزءاً أساسياً من إدارة المخاطر الائتمانية.

وتعرف متابعة الائتمان بأنها: سلسلة من الإجراءات التي تقوم بها البنوك لمراقبة وتقييم أداء التسهيلات الائتمانية بعد منحها، لضمان الالتزام بالشروط والحد من التعثر.

ثانياً: أهداف المتابعة الائتمانية:

- التأكد من الالتزام بالسياسة الائتمانية المعتمدة من مجلس الإدارة.
- التحقق من تنفيذ شروط الموافقات الائتمانية قبل السماح للعملاء باستخدام التسهيلات المقررة لهم.
- التحقق من استمرار توافر كافة الظروف والمقومات التي حددت بالسلطة المختصة إلى الموافقة على المنح.
- متابعة الجدارة الائتمانية للعملاء خلال فترة سريان التسهيل.
- الكشف عن الصعوبات التي تواجه العملاء في وقت مناسب والعمل على تذليلها قبل أن

الالتزامات.

3. إعداد تقارير متابعة داخلية بالإدارة.

4. التوصية بالإجراءات (مثل تجديد القرض، إعادة الجدولة، التحصيل القانوني).

رابعاً: مراحل المتابعة:

(1) الرقابة قبل التصريح بالاستخدام:

- يتم استكمال المستندات واستيفاء الشروط والضمانات بمعرفة قسم الائتمان بالفرع وإخطار الائتمان - إدارة المخاطر أو الائتمان بالفرع ذاته (حسب سلطة الموافقة) والتي تتولى مراجعة استيفاء هذه الشروط والتصريح للفرع بالاستخدام بعد تحققها من ذلك وفقاً للسلطات المختصة، وبالإضافة إلى ما تقدم يتم بالنسبة للتمويل الاستثماري الآتي:

- إعداد برنامج زمني معتمد وفقاً للسلطات سائلة الذكر لتنفيذ المشروع موضوع التمويل مقسم إلى مراحل على أن يتم توزيع مصادر تمويل التكاليف الخاصة بكل مرحلة فيما بين الموارد الذاتية والتمويل المقرر بما يمكن الفروع أو قطاع الائتمان بالإدارة العامة كل فيما يخصه من إعداد برنامج السحب من التمويل.

- يتم تكليف استشاري للمشروع - إذا تضمن القرار الائتماني ذلك - من الاستشاريين المعتمدين بالبنك بمعرفة قطاع الائتمان بالإدارة العامة، وبالتنسيق معه وفقاً والسلطات المقررة لمتابعة الإنجازات التي تتم بالمشروع والتحقق من توافيقها مع البرنامج المحدد للتنفيذ، ويتم التنفيذ وفقاً للمواصفات المحددة مع إعداد تقارير إنجازات عن المشروع في المواعيد المحددة لذلك بالقرار الائتماني وتقديم إيضاح عما إذا كان هناك أية انحرافات في التنفيذ عن المخطط فعلاً وأثر ذلك على البرنامج الزمني للمشروع.

(2) الرقابة على الصرف والاستخدام:

يراعى أن يكون الصرف موجهاً للأغراض المحددة له ويتم ذلك على النحو التالي:

بالنسبة للائتمان الجاري:

- يراعى توجيه المبالغ المنصرفة من التسهيل لبنود تكاليف النشاط المختلفة وذلك بمراقبة الشيكات التي تصرف على الحسابات - بقدر الإمكان - والمستفيدين منها وكذا الشيكات المصرفية أو مقبولة الدفع التي يطلب العملاء إصدارها مع التحقق أيضاً من نوعية اعتمادات الاستيراد التي يتم استيرادها وتماشي مشمولها مع حاجة النشاط قبل فتح الاعتماد وكذا التحقق من نوعية خطابات الضمان التي تصدر لحساب العملاء وأنها صادرة لصالح مستفيدين ترتبط أنشطتهم بأنشطة العميل، وفي كافة الأحوال يتم الاحتفاظ بصورة المستندات المؤيدة لأوجه الصرف والاستخدامات كلما أمكن ذلك (مثل فواتير الشراء، عقود المقاولات، ... الخ).

- تتم المتابعة الشهرية لحركة الحساب للتحقق

من استخدام التسهيلات في الأغراض المخصصة لها، وذلك من خلال الوقوف على مدى مناسبة الإيداعات من التدفقات المتحققة من دورة النشاط مع قيمة التسهيل، وأن عدم حركة التسهيل بالكامل أو جزء منه يعبر أو يشير إلى استخدامه في غير الغرض المخصص من أجله، الأمر الذي يستلزم عزل هذا الجزء وعرضه على السلطة المختصة للنظر في جدولته باعتباره أمراً واقعاً والاكتفاء بالجزء الذي ثبت أنه متحرك كتمويل جاري لتمويل رأس المال العامل للعميل، كما يستلزم الأمر متابعة العملاء في سداد التزاماتهم قبل البنك من دفعات وعوائد حالة اشتراط التخفيض التدريجي للتسهيل.

- إيلاء عناية خاصة للتسهيلات التي تكون لها صفة التصفية الذاتية مثل، البضائع، الأوراق التجارية، عقود المقاولات والتوريدات، مستندات الشحن .. الخ، وذلك بهدف التحقق من تولد التدفق النقدي من تلك الضمانات في التوقيات المناسبة، ويتم ذلك من خلال إعداد تقارير شهرية تعرض على إدارة الفرع توضح بصفة خاصة الآتي:

- قيمة الضمانات في نهاية كل شهر مقارنة بالشهر السابق، والحركة التي تمت عليها أثناء الشهر ومقارنة ذلك بالتدفقات النقدية التي تمت خلال ذات الفترة وذلك للتحقق من وجود تناسب بين قيمة كل منهما.

- قيمة وتاريخ آخر حركة إيداع بالحساب المتولدة عن تلك الضمانات، وفي الحالات التي يتبين منها مرور فترة زمنية دون إتمام أي عملية إيداعات بالحساب يتم على الفور مراجعة العملاء لمعرفة أسباب ذلك واتخاذ ما يراه الفرع لازماً، وفي حالة عدم قناعة الفرع بالمبررات التي أبداها العملاء يتم وضع التسهيل تحت المراقبة وعدم السماح باستخدامات جديدة والرجوع إلى السلطة المختصة لاتخاذ ما تراه مناسباً.

بالنسبة للتمويل الاستثماري:

- تختص الفروع بمتابعة استخدام التسهيلات التي تدخل في نطاق سلطاتها، وللتسهيلات التي تدخل في نطاق سلطاتها التقديرية وقطاع الائتمان بالإدارة العامة لما يزد عن ذلك.

- متابعة قيام قسم الائتمان بالفرع باستيفاء الشروط المرتبطة بمراحل تنفيذ المشروع في المواعيد المحددة لاستيفائها، مع إيقاف الصرف في حالة عدم استيفائها بالكامل أو أيًا منها والرجوع للسلطة المختصة لتقرير ما تراه مناسباً.

يراعى توجيه المبالغ المنصرفة من التسهيل لبنود تكاليف النشاط المختلفة وذلك بمراقبة الشيكات التي تصرف على الحسابات

- الحصول على تقارير الإنجاز المعتمدة من المهندس الاستشاري للبنك وكذا المركز المالي المعتمد من المحاسب القانوني للمعلاء في التواريخ المحددة بالقرار الائتماني وبما يؤدي إلى التحقق من الحفاظ على نسبة تمويل البنك المقررة طوال فترة إنشاء المشروع المحددة بدراسة الجدوى وتصويب الموقف في حالة وجود انحراف وبما يحفظ حقوق البنك في التوقيت المناسب.

- عدم صرف أية دفعات جديدة إلا بعد التحقق من استخدام الدفعة السابقة لها في الغرض منها استناداً لما يرد بتقرير الاستشاري والمركز المالي والزيارات الميدانية الدورية التي تتم بمعرفة الفروع والمناطق وقطاع الائتمان بالإدارة العامة لمواقع المشروعات الاستثمارية. - متابعة سداد الأقساط المستحقة على العملاء في مواعيد استحقاقها.

خامساً: أدوات ووسائل المتابعة:

1. تقارير دورية من العملاء (قوائم مالية، تقارير أداء).

2. الزيارات الميدانية لمقرات العملاء.

3. مراقبة الحسابات المصرفية وحركات السحب والإيداع.

4. أنظمة الإنذار المبكر لتحديد علامات الخطر.

5. تحليل الجدارة الائتمانية المستمر.

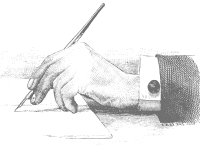
في الحالات التي يتوقع البنك أو يترأى له تأثر الجدارة الائتمانية لأحد العملاء أو مجموعة من العملاء أو أحد الأنشطة الاقتصادية سواء لتغير المناخ الاقتصادي، أو ظهور ما يشوب السمعة بما يؤثر بالسلب على درجة الأمان للتسهيلات الممنوحة فإنه يتم على الفور إعادة تقييم الموقف الائتماني للعميل والعرض على السلطة الائتمانية المختصة لاتخاذ القرار المناسب سواء بالتصفية التدريجية والهادئة للتسهيلات أو تدعيم الضمانات المقدمة لمقابلة المخاطر المحتملة، وذلك بغض النظر عن مدى انتظام التسهيلات من عدمه.

تقوم الإدارات المختصة بالعملية الائتمانية كل في حدود اختصاصه بعرض التقارير والإحصائيات التي يلزم عرضها على مستويات الإدارة العليا خلال 15 يوماً من نهاية الفترة المعد عنها تلك التقارير والإحصائيات، وذلك فيما عدا التقارير والإحصائيات التي لها مواعيد وتوقيات تقل عن ذلك.

*عضو لجنة البناء التنموي- كاك بنك

المراجع:

- (1) البنك المركزي المصري- دليل إدارة الائتمان.
- (2) الدكتور بشير التومي- التحليل الائتماني وإدارة المخاطر- دار الصفاء للنشر، عمان، الأردن.
- (3) الدكتور عمر الشهابي- الائتمان المصرفي- دار الحامد للنشر- عمان- 2008.



55% من البنوك أشارت إلى أن معالجة الاعتمادات المستندية تستغرق في العادة أكثر من 20 يوما .. لكن ماذا لو وجدت تقنية قادرة على تقليص مدة معالجة مستندات الاعتماد المستندي من عدة أسابيع إلى بضعة أيام فقط؟.. تفاصيل في السياق التالي..

هل كنت تعلم أن المعاملات في التجارة الدولية تتضمن ما يصل إلى 27 مستنداً، وقد تستغرق عملية تجهيزها ما بين شهرين إلى ثلاثة أشهر ما يؤدي إلى تأخير في المعاملات التجارية .. وفقاً لتقرير غرفة التجارة الدولية فإن

ثورة (Blockchain) في خطابات الاعتماد المستندي من الورقة إلى حلول سلاسل الكتل

بينها وتمكين الاطلاع اللحظي على البيانات يتبع ذلك رقمنة المستندات مما يقلل التدخل اليدوي ويسرع عملية المعالجة وهناك مبادرات قامت بها الغرفة التجارية الدولية (ICC) بعمل إطار قانوني عالمي (MLETR) للسماح بإصدار واستخدام المستندات الإلكترونية. بهدف التأكد من أنها تمتلك نفس القوة القانونية للمستندات الورقية. ومن ثم دمج تقنية سلاسل الكتل مع أنظمة البنك والجهات ذات العلاقة وعمل الاختبارات اللازمة لاستكمال عملية التحول الرقمي.

مزايا تطبيق تقنية البلوك تشين في الاعتمادات المستندية

كما أشرنا سابقاً توفر البلوك تشين مستوى عال من الشفافية، إذ يستطيع كل طرف متابعة حالة الاعتماد المستندي في الوقت الفعلي عبر سجل مشترك فيما بين جميع الأطراف، وهذا بدوره يؤدي إلى تقليل النزاعات وسوء الفهم فيما بين الأطراف، إضافة إلى أن التقنية تساهم أيضاً في تقليل الأخطاء البشرية وتقليل مخاطر التزوير أيضاً كون أي تعديلات أو ملاحظات تظهر للأطراف كلها سواء كانوا بنوكاً أو عملاء.

وبالنسبة للبنوك تعزز التقنية الكفاءة وتقلل الإجراءات المتكررة التي تتم من بنك إلى بنك آخر في سلسلة الاعتماد المستندي مما يساهم في تسريع خدمة عملائهم، كما أن المزايا للعملاء تتمثل في تقديم تجربة سريعة وأمنة في تمرير اعتماداتهم المستندية بفضل تقنيات التشفير ودفاتر السجلات الموزعة التي تمنع التلاعب بالبيانات وتغييرها، مما يؤدي إلى رفع مستوى الثقة بين المستورد والمصدر والبنوك ويعزز العلاقات المصرفية الدولية .

الخاتمة

يمثل الانتقال من الاعتمادات المستندية الورقية إلى الرقمنة المعتمدة على تقنية سلاسل الكتل خطوة استراتيجية نحو مستقبل أكثر كفاءة في التمويل التجاري بسبب المزايا المتعددة ، ومع ذلك ورغم ما تحمله البلوك تشين من إمكانات متقدمة فإن انتشارها في القطاع المصرفي والتجاري لا يزال محدوداً على مستوى العالم خاصة في الدول النامية نتيجة التحديات التنظيمية والتقنية وتفاوت جاهزية البنى التحتية للبنوك والبيئة التجارية.

*رئيس قسم القود الإلكترونية- كاك بنك



هشام بلعش*

وتحديد أسباب التأخير. وبالتالي كانت تقنية البلوك تشين حلاً مهماً للتحديات التي تواجه معالجة خطابات الاعتماد التقليدية. فمن خلال الاستفادة من تقنية البلوك تشين، يمكن لجميع الأطراف المعنية الوصول إلى عرض فوري وثابت لكل اعتماد، دون الحاجة إلى انتظار إرسال المستندات وتداولها بين البنوك المشاركة في العملية.

كيفية استخدام تقنية البلوك تشين عملياً من قبل البنوك

يمكن للبنوك تبني تقنية البلوك تشين في الاعتمادات المستندية عبر خطوات عملية تبدأ باختيار منصة مناسبة وهناك منصات محدودة ظهرت في الأعوام الأخيرة تعمل في هذا المجال، ومن ثم ربط جميع الأطراف المعنية مثل المستورد والمصدر والبنوك وشركات الشحن والجمارك لضمان تدفق البيانات بسلسلة فيما

توفر البلوك تشين مستوى عال من الشفافية، إذ يستطيع كل طرف متابعة حالة الاعتماد المستندي في الوقت الفعلي عبر سجل مشترك فيما بين جميع الأطراف

ماهي تقنية البلوك تشين؟

البلوك تشين هي تقنية رقمية تستخدم لتخزين البيانات بطريقة آمنة وشفافة، دون الحاجة إلى جهة وسيطة وتشبه دفتر حسابات ضخم لكن بدلاً من أن يكون في يد شخص واحد يتم نسخه ومشاركته بين آلاف الأجهزة حول العالم. كل كتلة (بلوك) يحتوي على مجموعة من البيانات وعند امتلائه يربط بالبلوك السابق، مكوناً سلسلة من الكتل تسمى بـ (Blockchain).

لمحة تاريخية عن تقنية البلوك تشين

تعود جذور فكرة البلوك تشين إلى عام 1982 عندما اقترح عالم التشفير David Chaum بروتوكولاً يشبه سلسلة الكتل في أطروحته حول الأنظمة الموثوقة بين مجموعات متشككة بشكل متبادل .

وفي عام 1991 قدم هابر وستورنيتا نموذجاً أولياً لسلسلة كتل مشفرة مع إضافة مفهوم (أشجار ميركل) الذي حسن كفاءة النظام من خلال تجميع عدة مستندات في كتلة واحدة، غير أن النقطة الحقيقية كانت في العام 2008 عندما قامت مجموعة مجهولة تعرف باسم (Satoshi Nakamoto) بتطوير أول سلسلة كتل لا مركزية، تم استخدامها لاحقاً لتكون الأساس الذي تقوم عليه عملة البيتكوين حالياً، والتي تستخدم سلسلة الكتل كسجل عام لجميع المعاملات، ومنذ ذلك الحين أصبحت كلمة «Blockchain» مصطلحاً مهماً في عالم التقنية.

تأثير تقنية البلوك تشين على الاعتمادات المستندية

تعد عمليات الاعتمادات المستندية من أكثر المعاملات تعقيداً وبطئاً، إذ تعتمد بشكل كبير على المعالجة الورقية لتدقيق العملية من إصدار الاعتماد مروراً بتجهيز المستندات وحتى مراجعة المستندات ومطابقتها ناهيك عن عمليات التعديل التي تتم خلالها، وهذا يسبب تكاليف عالية ناتجة عن تبادل الوثائق بين الأطراف المختلفة ويؤدي إلى بطء كبير في الإجراءات وتزايد احتمالية فقدان أو تلف المستندات، إضافة إلى تكرار تبادل المستندات بين الأطراف سواء كانوا بنوكاً أو عملاء أو مؤسسات، حيث يقوم كل طرف بمراجعتها أكثر من مرة مما يسبب ازدواجية في الجهود وتأخيراً في المعالجة، كما تعاني هذه العمليات من ضعف الشفافية بسبب افتقار الأطراف إلى رؤية لحظية لحالة المعاملة بما يؤدي إلى صعوبة تتبع العملية



استلم حوالة الخليج الآن

عبر وكلائنا المعتمدين عبر أكثر من 2500 نقطة



الآن موبايل موني

بحلّة جديدة



حمل التطبيق الآن



بنك
بمحفطتك

